الفصل الثانى

المواجهة المصرية البريطانية عقب حرب السويس .

أولاً : بريطانيا ومناهضة المصالح المصرية .

ثانياً : بريطانيا ومحاولة التخلص من نظام حكم عبد الناصر.

ثالثاً : الأحلاف الغربية بالشرق الأوسط والمواجهة المصرية البريطانية .

رابعاً : المواجهة المصرية البريطانية بالأردن وسوريا عام ١٩٥٧م .

على الرغم من إعلان تسليم الحكومة البريطانية قضايا الشرق الأوسط للحكومة الأمريكية بعد حرب السويس ، إلا أن دورها فى توجيه الأزمات فى الشرق الأوسط ظل ملموساً ، وخاصة تلك التى تمس الحكومة المصرية من قريب أو بعيد ، بدافع انتقامي . ولم يكن دافع الانتقام هو المحرك الوحيد للسياسة البريطانية فى الشرق الأوسط ، وإنما تجربتها مع سياسة الحكومة المصرية قبل وأثناء حرب السويس ، وعلمها بمدى خطورة تلك السياسة على ما تبقى من نفوذ لبريطانيا فى الشرق الأوسط ، كان المحرك الرئيسي. لذلك تعددت جولات المواجهة البريطانية المصرية فى الشرق الأوسط وخاصة بعد الحرب, وحتى قيام الجمهورية العربية المتحدة .

أولاً ، بريطانيا ومناهضة المصالح المصرية .

بعد هزيمة بريطانيا فى حرب السويس وما نتج عنها من فقدانها مكانتها عربياً ودولياً اشتدت رغبتها فى الانتقام من نظام حكم عبدالناصر وكانت مناهضتها للمصالح المصرية أحد سبل الانتقام ، إذ بدأ بموقفها من تطهير القناة وإدارتها ، ثم موقفها من إلغاء مصر لاتفاقية الجلاء من جانب واحد ، وعرقلتها لمسألتى تعويضات حرب السويس وعرقلة بناء السدالعالى .

- **بريطانيا وقضية تطهير القناة وإدارتها .**

مثّلت مسألة تطهير القناة أولى المواجهات السياسية المصرية البريطانية بعد حرب السويس ، فمنذ إعلان وقف إطلاق النار فى٧نوفمبر١٩٥٦ ، وكانت قد أغلقت القناة بسبب الحرب[١] ، ولم يمر يومين على وقف إطلاق النار حتى أعلن عبد الناصر فى خطابه بأنه لن يسمح ببدء العمل فى تطهير القناة إلا بعد إتمام انسحاب القوات المعتدية من جميع الأراضى المصرية[٤] ، وقد أبلغ همرشولد بذلك[٥] ، ثم إن القيادة المصرية قبلت مساهمة الأمم المتحدة لتطهير القناة على أن تتم عملية التطهير بالتنسيق مع المهندس محمود يونس نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية للقناة والمسئول الأول عن الملاحة بها[٦] ، لضمان سيطرة مصر على إدارة القناة منذ البداية ، حيث طالبت بعدم الموافقة على اقتراح همرشولد بإشراف الجنرال هويلر المساعد الفنى لهمرشولد ، على عملية التطهير بالاطلاع على قائمة أسماء فريق التطهير للتحرى عنهم قبل اتخاذ قرار الموافقة ،

---

(1) D.E.F.E , 11/122,communique.No 29,from A.F.H.Q to Mimitry of Defence,Date. Nov 6, 1956 .
(2) Ibid .

. خطاب عبدالناصر فى ٩/ ١١/ ١٩٥٦ . مركز دراسات الوحدة العربية: مصدر سابق ، ص ٤٠٤ .

(3) F .O,371/189007, Tel . No1261,from F.O to Tel Aviv, Date. Nov15 , 1956 .

(٤) جورج حليم كيرلس : مرجع سابق ، ص ١١٦ .

فاضطر هويلر لإرسالها برغم رفضه المبدأ ، باعتبار ذلك تدخل مصرى فى العملية ، وقد رفضت الحكومة المصرية إشراك المهندس الأمريكى "جاك كونورز" لعمله السابق فى إسرائيل(١).

وعندما أعلن إيدن فى جلسة ١٠ نوفمبر بمجلس العموم أن سفن أسطوله البحرى فى بورسعيد ستشترك فى عملية التطهير تحت مَظلة فريق التطهير الدولى بموافقة مسبقة من هويلر(٢) حاول هويلر التهرب من المسئولية الناجمة عن موافقته على ذلك الأمر الذى دفع الحكومة المصرية إلى تبليغه بأن المقاومة المسلحة فى بورسعيد ستطلق النار على أى سفينة بريطانية أو فرنسية تقترب من مواقع التطهير ، وطالبته بالعدول عن موافقته حفاظاً على سلامة طاقم التطهير الدولى(٣). وهو ما دفع الحكومة البريطانية إلى أن تطلب من همرشولد الموافقة على مشاركة سفنها فى التطهير فى حين أكد همرشولد على ضرورة الاتفاق مع الحكومة المصرية(٤) ، فحاولت الحكومة البريطانية الحصول على الموافقة المصرية ، إلا أن المصريين اشترطوا عدم اشتراك سفن الأسطول البريطانى فى العملية ، ورغم ذلك حدد قائد الأسطول البريطانى فى بورسعيد ست سفن بريطانية للمشاركة فى العملية(٥)،كما حدد مهمتها والمنطقة المخصصة للتطهير (٦) . إذ سعت بريطانيا بشدة للمشاركة فى عملية التطهير ففى جلسة ٢٤ نوفمبر بالجمعية العامة طالب المندوب البريطانى بدعم أمريكى مشاركة المعدات التابعة للأسطول البريطانى ببورسعيد فى التطهير(٧) ، ومع ازدياد الضغوط سمحت الحكومة المصرية فى ٥ ديسمبر بمشاركة السفن البريطانية للتطهير دون أفراد طاقمها (٨) شريطة أن يتم انسحاب القوات المعتدية قبل بدء التطهير(٩) . وقبل إتمام انسحابها بأسبوع طالبت الحكومة

---

(١) محمد حسنين هيكل: ملفات السويس ، ص ص ٥٦٨-٥٦٩ .

(2) F .O,371/189007, Tel . No1261,fromF.O to Tel Aviv, Date. Nov15 , 1956 .
- Ibid , Sec Sea. No 91, from Secretary Chiefs of Staff to C . IN. Q for East Land Forces , Date . Nov 15, 1956 .

(٣) محمد حسنين هيكل : نفسه ، ص ص ٥٦٨-٥٦٩ .

(4) F .O,371/189007 , Sec Sea. No 91, from Secretary Chiefs of Staff to C . IN. Q for East Land Forces , Date . Nov 15, 1956.

(5) D . E . F . E , 11/122 , Message , from Ministry of Defence to G . H . Q for East Land Forces , Date . Nov

(6) Ibid , Message , from A . F . H . Q to Ministry of Defence , Date . Nov 22 , 1956 .

(7) F . O , 371/118914 , Letter , from Representative of British in U . N to Selwyn Loiyd , Date . Dec 3 , 1956 .

(٨) محمد حسنين هيكل: قصة السويس ، ص ٢٩٦ . وأيضاً: ملفات السويس ، ص ٨٧٨ .

(9) F . O , 371/125482 , Tel . No 1508 , from Representative of British in U . N to F . O , Date . Dec 2 , 1956 .

البريطانية بضرورة اشتراك سفنها الست للتطهير مع طاقمها[١]، إلا أن الحكومة المصرية أصرت على موقفها [٢].

وفور إتمام الانسحاب شنت الصحف البريطانية والأمريكية والفرنسية حملة تشهير ضد الحكومة المصرية اتهمتها بعدم الرغبة فى تطهير القناة رغم إتمام الانسحاب ، فضلاً عن تكتل الرأى العام العالمى فى الأمم المتحدة لحمل مصر على السماح ببدءالتطهير ، رغم تلكؤ إسرائيل فى الانسحاب من سيناء وقطاع غزة ، مما أدى إلى رضوخ الحكومة المصرية لرغبة الرأى العام العالمى, واضطرت إلى الاتفاق مع همرشولد حول الأمر بعد أسبوع واحد من الانسحاب الأنجلوفرنسى [٣]. وتم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية تطهير القناة مع همرشولد فى ٣ يناير ١٩٥٧ [٤] ، وبعد ثلاثة أيام شرعت هيئة الإدارة المصرية للقناة فى إخراج السفن المحتجزة بالقناة والتى وصلت طالبةً المرور منذ بداية الحرب [٥] . وبدأ العمل فى التطهير بعشرين سفينة تطهير منها ست سفن بريطانية بالتعاون مع الفنيين المصريين[٦] ، وانتهى بفتح القناة للملاحة فى ٢٨ مارس[٧] .

و لم تكن مسألة التطهير تهم بريطانيا بقدر أهمية مسألة إدارة القناة ، لذلك كانت المواجهة أشرس فى هذا الشأن ، فمنذ بداية وقف إطلاق النار عقدت الحكومة البريطانية العزم على المساومة بالانسحاب من بورسعيد مقابل تدويل إدارة القناة إلا أن الولايات المتحدة أصرت على إنسحاب بريطانيا دون شروط ، ثم إن الحكومة البريطانية حاولت تحقيق هدفها عن طريق همرشولد ، حيث حثته على مطالبة مصر بالعودة إلى المبادئ الست لحل أزمة إدارة القناة بعد التطهير ، وبدوره نقل همرشولد مطالب الحكومة البريطانية إلى عبدالناصر أثناء زيارته للقاهرة فى الفترة من١٦-١٧ نوفمبر مؤكداً على تأييد تلك المطالب ، فى حين أشار عبدالناصر إلى أن الحديث فى هذا الشأن سابق لأوانه ، وأن الأولوية الملحة لديه هى الانسحاب التام من الأراضى المصرية ، وبالفعل استطاع محمود فوزى إقناع "لودج" المندوب الأمريكى الدائم بالأمم المتحدة أثناء لقائهما على هامش جلسات

---

(١) محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان ، ص ص ٩٨٩-٩٩١ .

(٢) محمد حسنين هيكل: ملفات السويس ، ص ص ٨٨٨-٨٨٩ .

(٣) نفسه ، ص ٨٩٥ .

(٤) نفسه ، ص ص ٩٠٣-٩٠٤ .

(٥) جريدة الأهرام ، بتاريخ ١٩٥٧/١/٩ . وأيضاً: عبد القادر حاتم : مرجع سابق ، ص ٨٤ .

(٦) جورج حليم كيرلس : مرجع سابق ، ص ١١٦ .

(٧) جريدة الأهرام ، بتاريخ ١٩٥٧/٣/٢٩ .

الجمعية العامة فى ٢٢ نوفمبر بضرورة إتمام انسحاب القوات البريطانية قبل البدء فى مناقشة مسألة إدارة القناة[١] ، مما أدى إلى نشاط لويد فى محاولة إقناع همرشولد فى ٢٧ نوفمبر ، ببحث مسألة إدارة القناة على أساس المبادئ الست فى جلسات الجمعية العامة قبل إتمام الانسحاب [٢] ، إلا أنه فشل ، حيث أكد همرشولد على ضرورة أخذ موافقة الحكومة المصرية ، وأنها مصرة على الانسحاب التام أولاً [٣].

ومن ناحية أخرى ، حدد عبد الناصر سياسة حكومته تجاه المبادئ الست فى رسالة تم تسليمها باليد وسراً لفوزي فى ٣٠ نوفمبر١٩٥٦م أصر فيها على رفض الدعوة إلى المبادئ الست ، مع تأكيده على ضمان حرية الملاحة بالقناة بناءً على اتفاقية ١٨٨٨م ، وخاصة لتيقنه من إيمان الرأى العام البريطاني بأن حكومته بعد فشلها فى حرب السويس لن تستطيع الحصول فى مسألة القناة إلا على ضمان حرية الملاحة بها [٤]. واتضح ذلك بشدة فى إلحاح الحكومة البريطانية على التفاوض مع مصر حول المبادئ الست لتدويل القناة بدلاً من الإصرار على اقتراحات الدول الثمانى عشر[٥] ، فى حين أكد فوزى أن الحديث فى هذا الشأن سابق لأوانه[٦] ، فاستعانت الحكومة البريطانية بنظيرتها الأمريكية لحمل المصريين على الموافقة على التفاوض على أساس المبادئ الست [٧] ، وبالفعل أصدر دالاس بيان رسمي أكد فيه على اتخاذ المبادئ الست أساس للتفاوض حول مستقبل القناة [٨] ، فردت الحكومة المصرية فى ٢٧ ديسمبر بأن بريطانيا والغرب يضغطون على مصر فى الأمم المتحدة لتدويل إدارة القناة ، وأن الحكومة المصرية تعتبر التدويل نوع من أنواع الاستعمار فى المنطقة[٩] ، كما أكد عبد الناصر فى اليوم التالي فى تصريح صحفي على إصرار حكومته على استمرار الإدارة المصرية الخالصة للقناة[١٠] ، وهو الأمر الذى دفع الحكومة البريطانية إلى إرسال مذكرة احتجاج إلى الأمم المتحدة فى ٢ يناير ١٩٥٧ على تصريح عبد الناصر ، مؤكدة بأنه ليس

---

(1) F . O , 371/118916 , R- , from Embassy in washington to f . o , Date . Nov 20 , 1956 .

(٢) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، ص ص ٨٦٩-٨٧٠ .

(٣) نفسه ، ص ٨٧١ .

(٤) نفسه ، ص ٥٧٨ .

(5) F . O , 371/118916 , R- . , from Embassy in washington to f . o , Date . Nov 20 , 1956 .

(٦) محمد حسنين هيكل: سنوات الغليات ، ص ص ٩١٩-٩٢١ .

(٧) محمد حسنين هيكل: ملفات السويس ، ص ٨٩٩ .

(٨) وزارة الخارجية المصرية: مناقشات الجمعية العمومية للأمم المتحدة حول انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء والعقبة ، مصدر سابق ، ص ١٢ .

(٩) حديث لعبدالناصر مع وفد الصحفيين السوفيت فى١٩٥٦/١٢/٢٨ . مركز دراسات الوحدة العربية: مصدر سابق،٤٦٩ .

(10) F .O,371/125482,Memorendum ,from United Kingdum to United Naitions ,Date . Jan 2 , 1957 .

من حق مصر الانفراد بإدارة القناة ، وأن الحل الأمثل لمستقبل القناة هو العودة إلى المبادئ الست[١] ، حيث ردت الحكومة المصرية على المذكرة البريطانية مؤكدة إصرارها على موقفها من إدارة القناة[٢].

وقد حسمت الحكومة المصرية الأمر فى ١٨ مارس ١٩٥٧م ، حيث أصدرت مذكرة رسمية بشأن الملاحة بالقناة وإدارتها ووزعتها على جميع حكومات العالم فى اليوم التالي[٣] ، والتى كانت تقضى بحق مصر فى إدارة خالصة للقناة لكفاءتها فى إدارتها مع حفاظها على حرية الملاحة بالقناة قبل العدوان البريطانى الذى أدى إلى إغلاقها, كما أكدت على أن يتم تحديد الرسوم بالاتفاق بين الشركة المؤممة وهيئة الإدارة المصرية للقناة ويتم دفع الرسوم إلى هيئة الإدارة المصرية ، مع تخصيص جزء من الأرباح لتحسين القناة[٤] ، وعندما رفضت الحكومة البريطانية ذلك ، وأرسلت مذكرة فى هذا الشأن إلى الحكومة المصرية عن طريق السفارة الأمريكية بالقاهرة [٥] . وكذلك مطالبتها همرشولد بنقل إصرارها على المبادئ الست كأساس للتفاوض حول الحل النهائى للازمة ، إلى عبدالناصر[٦]. لم تلتفت الحكومة المصرية لردود أفعال الحكومة البريطانية ، وأصرت على موقفها بإصدار مذكرة أخرى فى ٢٧ مارس ١٩٥٧م أكدت فيها على تخصيص ٢٥% من ألأرباح السنوية لتحسين القناة ، وتفويض حملة الأسهم بناءً على قرار التأميم فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ ، ودفع الرسوم إلى الهيئة المصرية للقناة ، دون الإشارة الى تحديد حجمها مع الشركة المؤممة ، فضلاً عن الإصرار على الإدارة المصرية الخالصة للقناة[٧]. وقد علق السفير البريطانى بتل أبيب على تلك المذكرة ، بأن مصر استغلت تعاطف الرأى العام العالمى معها منذ حرب السويس للسيطرة على القناة ، فى حين قررت الحكومة البريطانية بالاشتراك مع الحكومتين الأمريكية والفرنسية مقاطعة الملاحة

---

(1) F.O,371/125514,choronology,from S.Williams to F .O , Date . Apr 9 , 1957 .

(2) Ibid . _ أيضاً: عبدالقادر حاتم : مرجع سابق ، ص ٨٥ .

(3) F.O,371/125514,choronology,from S.Williams to F .O , Date . Apr 9 , 1957.

(4) F.O,371/125512,Memorendum , from F .O to U.S.A Embessader In Cairo , Date .Mar19 , 1957 .

(5) F.O,371/185511,Tel.No 75,from F.O to U.K Delegation Bermuda ,Date. Mar 21 , 1957 .

(٦) جريدة الأهرام ، بتاريخ ١٩٥٧\٣\٢٩ .

(7) F . O , 371/128140 , Tel . No 251 , from Tel Aviv to F . O , Date . Apr 1 , 1957 .

بالقناة[١] . حيث أصدرت الحكومة البريطانية مذكرة فى الأسبوع الأول من أبريل ، أكدت فيها على خرق المذكرة المصرية لقرار مجلس الأمن فى ١٤أكتوبر١٩٥٦م ، كما أكدت على رفضها المذكرة ، لذلك فإنها قررت منع السفن البريطانية من المرور بالقناة باعتباره أمراً غير ضروري[٢].

وفى٢ أبريل ١٩٥٧م عقد مجلس الوزراء البريطانى جلسة لدراسة الرد على المذكرة المصرية وقرر مقاطعة المرور بالقناة ، ودعوة الدول الأوربية لذلك [٥] ، وبالفعل نجحت سياسة بريطانيا فى البداية حتى ٩ أبريل فى ضم بعض الدول الأوربية للمقاطعة[٦]، إلا أن الحكومة المصرية لم تحرك ساكناً [٢] ، لعلمها بعدم قدرة بريطانيا على ذلك ، وخاصة بعد فتح القناة للملاحة رسمياً فى ٩ أبريل[٣]. وبالفعل فشلت الحكومة البريطانية في إقناع الدول الموالية لها بمقاطعة القناة ، فضلاً عن السفن البريطانية نفسها التى تجاهلت المقاطعة[٤]. ثم إن أعضاء هيئة المنتفعين بالقناة عند اجتماعهم بلندن فى ١٠ مايو قرروا عدم إمكانية تفعيل المقاطعة البريطانية للقناة [٥] ، وبعدها بيومين أعلن ماكميلان فى مجلس العموم السماح للسفن البريطانية البريطانية بالمرور من القناة رسمياً[٦] ، ومع هذا شكت حكومتى فرنسا وبريطانيا مصر فى مجلس الأمن ، وتم عقد جلسة طارئة فى ١٦ مايو للنظر فى شكواهما, وأثناء الجلسة طالب ديكسون بالعودة للمبادئ الست كأساس للتفاوض حول الحل النهائى للمشكلة[٧] ، غير أن مجلس الأمن أصدر قراره فى مايو ١٩٥٧م بقبول الإدارة المصرية الخالصة للقناة كأمر واقع كحل لمسألة مستقبل القناة[٨] ، وبذلك انتهت الأزمة لصالح مصر.

---

(1) F . O , 371/128140 , Tel . No 251 , from Tel Aviv to F . O , Date . Apr 1 , 1957 .

(F . O , 371/125520 , R- , from Bevwley to Concur , Date . Apr 8 , 1957 .

(3) F . O , 371/125512 , Tel . No 157 , from F . O to Washington , Date . Apr 3 , 1957 .

(4) F . O , 371/119298 , Tel . No 415 , from Commanwealth Relation Office to U . K High Commission in Kanada , Date . Apr 9 , 1957 .

(5) Ibid .

(٦) جريدة الأهرام ، بتاريخ ١٩٥٧\٤\١١ .

(7) F . O , 371/125570 , Message , from Beely to F . O , Date . Apr 16 , 1957 .

(٨) نفسه ، بتاريخ ١٩٥٧\٥\١١ .

- **بريطانيا وإلغاء معاهدة ١٩٥٤م .**

عقب نهاية حرب السويس وجدت الحكومة المصرية فرصتها للتخلص من معاهدتها المنعقدة مع الحكومة البريطانية فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ ، فآثرت التريث حتى إتمام انسحاب القوات البريطانية من مصر فى ٢٣ ديسمبر ١٩٥٦ ، وبالفعل لم يمر أسبوع واحد على ذلك حتى أعلنت إلغاء الاتفاقية من جانب واحد فى أول يناير ١٩٥٧م[١]، حيث أصدرت القيادة المصرية قراراً جمهورياً بإلغائها ، بعد نقض الحكومة البريطانية لها بتواطئها مع فرنسا وإسرائيل عليها ، وتم إلغاء القرارات المصرية التى أقرت الاتفاقية [٢] ، كما أرسلت مذكرة بذلك للحكومة البريطانية عن طريق الأمم المتحدة[٣] ، وكذلك أذاع راديو القاهرة وراديو صوت العرب ذلك النبأ[٤] .

وإذا كانت الحكومة المصرية قد اعتمدت فى إلغائها للاتفاقية على أن العدوان البريطانى فى حد ذاته يعتبر خرقاً للاتفاقية فإنه من جانبٍ آخر يدل على عدم التزام الحكومة البريطانية بميثاق الأمم المتحدة والذى يقضى بعدم استخدام دولة حرة القوة المسلحة ضد دولة حرة من تلقاء نفسها ، وبذلك لم تعط الحكومة المصرية بإلغائها الاتفاقية من جانب واحد أى مجال للاحتجاج من جانب بريطانيا [٥] ، وقد حاولت الحكومة البريطانية تفادى إلغائها بعد انتهاء الحرب إلا أنها فشلت ، ففى ١٤ نوفمبر اقترحت على الحكومة المصرية عن طريق السفارة السويسرية بالقاهرة أن تقدم الحكومة المصرية ضماناً بسلامة القاعدة البريطانية بعد أقل من أسبوعين من علمها باستيلاء الحكومة المصرية على الذخيرة بالقاعدة مقابل منح بريطانيا المصريين حق التفتيش على المستودعات الموجودة بها رسمياً ، إلا أن الحكومة المصرية لم تُعر اهتماماً بتلك الاقتراحات ، وآثرت الصمت حتى موعد إلغاء الاتفاقية تماماً ، لذلك لم تحصل الحكومة البريطانية على أى معلومات توحى بعزم مصر على إلغائها[٦].

---

(1) Charles D.Cremeans ,OP . C i t , P . 158 .

(2) F. O, 371 / 125482 ,Tel . No 5 , From New York to F . O , Date . Jan 4 1957 .

– وأيضاً : محمد فؤاد شكرى (وآخرين) : نصوص ووثائق فىالتاريخ الحديث والمعاصر، مكتبة الأنجلوالمصرية ، القاهرة ، ١٩٦٠م ، ص ص ٣٩١–٣٩٢ .

(3)F. O, 371 / 125482 ,Tel . No 5 , From New York to F . O , Date . Jan 4 1957 .

(4) Ibid , R No 1192 , to F . o , Date Jan 4 , 1957 .

(5) Ibid , R . No 11912 , to F . O , Date . Jan 4 , 1957 .

(6) Ibid , Annex Mr . Vallet 's Letter of Jan 1957 , From Research Department to attorney – General , Date . Jan 4 , 1957 .

وقد كان وقع إلغاء الاتفاقية بهذه الطريقة المهينة لبريطانيا سيئاً حكومةً وشعباً ، فأسندت جريدة الديلى تلغراف مسئولية إلغائها على عاتق الحكومة البريطانية لحربها على مصر ، كما أكدت على السبب فى تأخر الحكومة المصرية تجاه إلغائها الانتظار حتى إتمام انسحاب القوات البريطانية من الأراضى المصرية ، كى تتحدى بريطانيا بهذا الإجراء المهين لهيبتها فى الشرق الأوسط[١]. وأما الحكومة البريطانية فقد كلفت لويد بإرسال رسالة إلى هيئة القضاء العليا البريطانية ووزير العدل لإخطارها بالموقف الرسمى من إلغاء الاتفاقية ، مؤكداً على عدم استطاعة بلاده فعل شئ بعد أن أسند اتخاذ المصريين مثل هذا القرار إلى اعتبارين هما : أن القانون الدولي قد خول لهم حق إلغاء الاتفاقية بعد خرق الحكومة البريطانية للاتفاقية وميثاق الأمم المتحدة بحربها على مصر، وأن إلغاء الاتفاقية من وجهة نظر لويد يترتب عليه عدم الالتزام المصرى باتفاقية ١٨٨٨م حول حرية الملاحة بالقناة ، ورغم أن لويد اعتبر أن تأثير إلغاء الاتفاقية على اتفاقية عام ١٨٨٨م يمنح بريطانيا الفرصة لطلب التحكيم الدولى فى الأمر إلا أنه أكد على أن الحكومة البريطانية لا يسعها فى وضعها أنذاك إلا أن تقبل بإلغائها [٢] .

ومع ذلك عُقد اجتماعا خاص بين لويد ووزير العدل فى إطار مجلس الوزراء البريطانى لنفس الغرض ، واقترح وزير العدل لجوء الحكومة البريطانية للتحكيم الدولي لشكوى إلغاء مصر الاتفاقية من جانب واحد دون بريطانيا إلا أن لويد استبعد هذا الاقتراح لضعف الموقف البريطاني ، مؤكداً على أن أقصى ما تستطيع حكومته فعله هو شكوى مصر حول مسألة حرية الملاحة بالقناة ، لإجبار الحكومة المصرية على الالتزام باتفاقية ١٨٨٨[٣]، وبعد مناقشة مجلس الوزراء البريطانى لمسألة إلغاء مصر للاتفاق فى جلسة ٢٩ يناير ١٩٥٧م قرر دعوة رئيس مجلس الوزراء والنائب العام والسكرتير العام لرئيس مجلس الوزراء للاجتماع فى ٤ فبراير لمناقشة الإجراءات اللازم اتخاذها رسمياً[٤]. وبالفعل عُقد الاجتماع فى موعده المقرر وخرج بتوصية رئيس الحكومة بضرورة إعلان احترام إلغاء الاتفاقية ، على أن يتم تعويض بلاده عن الذخيرة التى استولت عليها الحكومة المصرية أثناء الحرب بعد فشل محاولة النائب العام إقناع المجتمعين برفض بريطانيا لإلغاء الاتفاقية من جانب واحد باعتباره خرقاً للقانون الدولي ، ولتأثيره السئ على هيبة الحكومة البريطانية فى الشرق الأوسط [٥].

(1) F. O, 371 / 125482 , Presses of Reports , R- , Date . Jan 3 , 1957 .
(2) Ibid , Letter , From S . Lioyd to Royal , Date Jan 9 , 1957 .
(3) Ibid , Letter , from S . Lioyd to Olwve , Date . Jan 22 , 1957 .
(4) Ibid , Letter , from Bell to Remont , Date . Jan 31 , 1957 .
(5) Ibid , Letter , From Rec to Wilton , Date . Feb 8 , 1957

وفـى نهايـة المطـاف تـم الاتفـاق علـى إعـلان احترامهـا[١] ، وأعلـن "دافيـد اورمـيس جور(David ormes Gor)" وزير الدولة للشئون الخارجية فى جلسة ١٣ فبراير بمجلس العموم أن بريطانيا تعتبر معاهدة ١٩٥٤ لاغية [٢] ، وفى نفس اليوم أشار ديكسون فى كلمته بالجمعية العامة إلى احترام بلاده لإلغاء الاتفاقية[٣] ، برغم تحريض دالاس للحكومة البريطانية باللجوء للتحكيم الدولي بحجة عودة هيبة بريطانيا عالمياً[٤]

- **بريطانيا ومسألة تعويضات حرب السويس .**

أدى تجميد الحكومة البريطانية لأرصدة مصر من الإسترلينى كرد فورى على تأميم الحكومة المصرية للقناة إلى ضغوط اقتصادية شديدة على مصر[٥] ، لاعتماد الحكومة المصرية على أرصدتها من الإسترلينى لموازنة الأرصدة فى الداخل[٦] ، ولم تكتف الحكومة البريطانية بتجميد الأرصدة الإسترلينية بل أصدرت تعليماتها فور التأميم إلى أصحاب البنوك البريطانية فى مصر بالتوقف عن تمويل محصول القطن المصري كعقوبة اقتصادية أخرى على التأميم ، بغرض تعريض الاقتصاد المصرى للانهيار [٧] ، فانتهزت الحكومة المصرية فرصة العدوان البريطانى الفرنسى على على مصر لتتخلص من النفوذ الاقتصادى البريطانى الفرنسى على مصر ، وأعلنت فرض الحراسة على الممتلكات البريطانية والفرنسية وممتلكات رعاياهما بمصر بداية من ٢ نوفمبر ١٩٥٦ ، ثم صادرتها لتمصيرها[٨] ، وعُقد الاجتماع الوزارى المصرى فى ١٠ نوفمبر ١٩٥٦ لمناقشة تصفية رؤوس الأموال البريطانية والفرنسية فى شركات المساهمة بمصر وصدر القرار بتصفية البنوك والشركات ذات المساهمة الأقل واستمرار الحراسة على الشركات ذات المساهمة البريطانية والفرنسية الأكبر[٩] ، وقد ركزت الحكومة المصرية على مصادرة الشركات الكبرى ، فضلاً عن شركات

---

(1) Ibid, Letter, From Willes to Wilton , Date. Feb 28, 1957 .
- Letter , From Valet to Ross , Date . Mar 6 , 1957 .

(٢) جريدة الأهرام ، تاريخ ١٤ / ٢ / ١٩٥٧ .

(3) Ibid , Tel . No 1794 , From to New York , Date . June 27 , 1957 .

(4) Ibid , Tel . No 1053 , From Embassy in Washington to F . O , Date . Feb 28 , 1957 .

(٥) أرسكين تشيلدرز : الطريق إلى السويس ، مراجعة ابراهيم جمعة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، د . ت ، ص٢١٨ .

(٦) حديث لعبد الناصر مع الصحفى البريطانى ويدر وايت ، منشور بلندن فى ٢٨ يناير ١٩٥٨ ، مصلحة الاستعلامات : مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، القسم الثانى ، مصدر سابق ، ص ٢٥٩ .

(٧) أحمد حمروش : مرجع سابق ، ج٢ ، ص ص٢٨٢ – ٢٨٥ .

(٨) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، ص ٥٦٣ . وأيضا : جريدة الأهرام ، بتاريخ ٣ / ١١ / ١٩٥٦ . وأيضاً: نفسه ، بتاريخ ٤ / ١١ /١٩٥٦ .

(١) جريدة الاهرام ، بتاريخ ١١/١١/ ١٩٥٦ . وأيضا ، بتاريخ ١١/١٢ /١٩٥٦ .

المساهمة المصرية البريطانية والفرنسية بمصر ، وطرد الموظفين الأجانب منها[١]. وقد علق أكرم الحورانى فى مذكراته بأن تخلص مصر من السيطرة البريطانية والفرنسية يعتبر أكبر انتصار لها بعد حرب السويس[٢] .

ومن ناحية أخرى ، طالبت القيادة المصرية محمود فوزى بإثارة مسألة التعويضات عن خسائرها بسبب العدوان البريطانى الفرنسى عليها فى الأمم المتحدة برغم تيقنها من عدم الحصول عليها إلا أنها أرادت اكتساب شرعية للسيطرة قسراً على ممتلكات الرعايا البريطانيين والفرنسيين وتمصيرها [٣] ، وبالفعل استطاع فوزى تنفيذ سياسة عبد الناصر تجاه التعويضات ففى رسالة عبد الناصر فى٥ ديسمبر ١٩٥٦ لفوزى أكد على ضرورة المطالبة بخمسمائة مليون جنية مصرى كتعويض من بريطانيا وفرنسا أثناء جلسات الجمعية ، مع الإشارة إلى أن الحكومة المصرية ستحصل عليها من ممتلكات الرعايا البريطانيين والفرنسيين [٤] . وقد قدم فوزى مطالب بلاده بالتعويض عن خسائرها من العدوان ، فضلاً عن التحقيق فى جرائم الحرب التى لحقت بالأهالي[٥]، فى حين طلب مندوبا بريطانيا وفرنسا بالأمم المتحدة من همرشولد عقد مفاوضات بينهما وبين الجانب المصرى حول التعويضات فرحب فوزي على أن تكون فى إطار الأمم المتحدة[٦].

ويبدو أن الحكومة البريطانية أرادت من اقتراح مندوبها عدم الموافقة على مطالب فوزى فى الأمم المتحدة وترجيحها مناقشة مستقبل القناة ، فأخذت تماطل للتهرب من الموقف المحرج الذى ستقع فيه إذا ما تمت مناقشة مسألة التحقيق فى جرائم الحرب ، وخاصة مع تعاطف الرأى العالم العالمى فى الأمم المتحدة مع الوقت المصرى فى هذا الشأن[٧] . ثم إن ستوكويل قائد الحرب الأنجلوفرنسية على مصر قدم تقريراً للأمم المتحدة عن الخسائر المادية من بنية تحتية وغيرها ببور سعيد ، حيث أكد أنها لا تزيد عن ٩٦٤٩٠ جنيه إسترلينى و٨٤١٨٦٠ جنية إسترلينى عن المباني ، بعكس التقرير المصرى الذى أكد على أن الخسائر المادية وصلت إلى أكثر من٦٠% من إجمالى

---

(2) F . O , 371/118838 , R . , from Embassy in Cairo to F . O , Date Dec 4 , 1976 .

(٣) مذكرات اكرم الحورانى : ص ٢١٨١ .

(٤) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، ص ٣٠٠-٣٠١ .

(٥) نفسه ، ص ٨٧٨ .

(٦) نفسه ، ص ٨٨١-٨٨٢ .

(٧) نفسه ، ص ٨٨٤ .

(٨) نفسه ، ص ٨٨٢- ٨٨٣ .

المبانى بالمدينة[١] . فى حين كذَّبت الصحف البريطانية نفسها تقرير ستوكويل عقب عدم السماح لزيارة" أديث سمر سكيل" الوزيرة العمالية السابقة لبور سعيد [٢] ، والتى أكدت فى حديثها لمندوب وكالة أنباء الشرق الأوسط على فداحة الخسائر المادية والبشرية فى بورسعيد [٣] .

ومما لا شك فيه ، أن الحكومة البريطانية أظهرت ضيقاً ممزوجاً بالقلق من إصرار الحكومة الأمريكية على حملها بسحب قواتها دون الحصول على أية ضمانات تجاه التعويض عن مصادرة المصريين للممتلكات البريطانية وممتلكات رعاياها بمصر ، أو أى ضمانات أخرى حيث أشار لويد إلى هذا الضيق أثناء لقائه مع دالاس فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٦م ، وطالبه بالوقوف مع حكومته للاتفاق على إتمام تسوية مسألة التعويضات عن طريق التحكيم الدولي قبل إتمام الانسحاب من بورسعيد ، لتوقعه اتخاذ عبد الناصر موقفاً متشدداً تجاهها بعد إتمام الانسحاب ، قوعده دالاس بالضغط على الحكومة المصرية لتلبية مطالب الحكومة البريطانية فى هذا الشأن [٤]، ولم يمر ثلاثة أيام حتى بدأت الضغوط الأمريكية على مصر ، حيث أكد "هوفر" كبير مساعدى دالاس على مساندة بلاده للموقف البريطانى تجاه التعويضات ، وعندما تسائل فوزى فى لقائه معه عن أسباب ذلك ، فأكد الأخير فى لهجة حادة على أن ثلثى تجارة العالم تقوم على الجنيه الاسترليني ، وأن هدف الحكومة الأمريكية التفاهم لا الإفساد [٥].

وعلى الجانب الآخر ، أصر عبدالناصر على موقفه تجاه مسألة التعويضات ، دون الالتفات إلى الضغوط المتوقعة من الأمريكيين ، فطالب فوزى بإثارة مسألة تجميد بريطانيا للأرصدة مصر من الإسترليني ، فضلاً عن مصادرة ٢٠ مليون جنيه إسترلينى هى ودائع الرعايا المصريين فى البنوك البريطانية [٦]. ويبدو أن الحكومة المصرية تخلت عن موقفها من إثارة مسألة التعويضات عن عن خسائرها من العدوان داخل جلسات الجمعية العامة ، حيث أشارت الوثائق المصرية إلى تأكيد فوزى لهمرشولد بأنه سيتقدم بمشروع قرار فى جلسة ٢٤ ديسمبر١٩٥٦م بالأمم المتحدة يقضى بإمكانية عقد جلسات للتفاوض مع الحكومتين البريطانية والفرنسية للاتفاق حول تقدير قيمة التعويضات بصفة عامة

---

(1) F . O , 371/18913 , Tel No 14 , From A . F . H . Q to F . O , Date Nov 22 , 1956 .

(٢) جريدة الأهرام ، بتاريخ ٩/ ١/ ١٩٥٧ .

(٣) نفسه ، ١٧/ ١/ ١٩٥٧ .

(٤) محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان ، ص٩١٩- ٩٢١ .

(٥) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، ص٨٨٨- ٨١٩ .

(٦) محمد حسنين هيكل : قصة السويس ، ص٢٩٦ .

خارج جلسات الأمم المتحدة[١] ، وذلك بعد إلحاح همرشولد على أن تتم تسوية تلك المسألة خارج جلسات الأمم المتحدة[٢] ، فى حين أصر المندوب البريطانى "ديكسون" على اللجوء للتحكيم الدولي لتسوية مسألة التعويضات عن الممتلكات البريطانية[٣] ، وخاصة بعد إصدار الحكومة المصرية أربعة قوانين لتمصير الإقتصاد المصرى)*(فى ١٥ يناير ١٩٥٧م ، مما يعنى السيطرة تماماً على ممتلكات الرعايا البريطانيين والتى تمثل عصب الاقتصاد المصري[٤] ، كما أعلنت الحكومة المصرية عن إعطاء أصحاب رؤوس الأموال الأجانب تعويض عادل يتم تحديده عن طريق هيئة قضائية[٥] . وتعتبر هذه هذه الخطوة حاسمة للتخلص من السيطرة البريطانية على الاقتصاد المصري .

أما الحكومة البريطانية فاكتفت بالاحتجاج على هذه القرارت حيث صرح ناطق رسمى بلسان وزارة الخارجية فى اليوم التالى لإصدار تلك القوانين ، مؤكداً بأن بلاده لم تتلق أى إخطار رسمى عن إعلان الحكومة المصرية تلك القوانين واعترف بأنه على الرغم من امتلاك أصحاب البنوك والشركات البريطانية بمصر لمبالغ ضخمة من رؤوس الأموال إلا أنها اعتمدت على الودائع المصرية فى تمويل أعمالها قدر المستطاع ، واعتبر تلك القوانين رداً انتقامياً على التجميد البريطانى لأرصدة المصريين بها ، كما طلبت الحكومة البريطانية من نظيرتها السويسرية إمدادها بكل المعلومات الكافية عن تلك القوانين[٦]. ومن الواضح أن الحكومة البريطانية اتخذت السفارة بكل المعلومات الكافية عن تلك القوانين[٧]. ومن الواضح أن الحكومة البريطانية اتخذت السفارة السويسرية حلقة وصل بينها وبين القاهرة ، بعد قطع مصر العلاقات مع بريطانيا حيث تم تكوين لجنة للشئون المالية البريطانية والفرنسية بمصر

---

(١) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، مرجع سابق ، ص ٨٩٧- ٨٩٨ . وأيضاً : جريدة الأهرام ، بتاريخ ٢٦/ ١٢/ ١٩٥٦.

(٢) محمد حسنين هيكل : نفسه ، ص ٨٩٦ .

(٣) مذكرات إيدن : ص ٤٤٥ .

)*(قضت هذه القوانين بإنشاء مؤسسة إقتصادية عامة ، لتحل محل الشركات البريطانية والفرنسية فى استثمار الأموال بمصر ، وتمصير جميع البنوك الأجنبية العاملة بمصر، بعد العلم بأن قيمة الودائع المصرية بها تتروح فيما بين٧٠-١٠٠ مليون جنية ، مقابل ٢ مليون فقط هى قيمة رأس المال الخاص بأصحاب البنوك الأجانب ، وأيضاً تمصير هيئات التأمين الأجنبية لقيامها على أموال المصريين ، ونقل جميع التوكيلات التجارية للاستيراد من الأجانب إلى المصريين . انظر : جريدة الأهرام ، بتاريخ ١٦/ ١/ ١٩٥٧ .

(٤) نفسه.

(٥) نفسه ، بتاريخ ٢٨/ ١/ ١٩٥٧ .

فى السفارة السويسرية بالقاهرة والإسكندرية[١] ، وكلفت " كولين كرو (Crowe . C)" رئيس الوفد البريطانى فى المفاوضات المتوقعة عن التعويضات ، برئاستها إلا أنه لم يكن له أى وضع دبلوماسي[٢] ، واقتصرت مهمتها على حفظ حقوق الرعايا البريطانيين فى التعويضات عن ممتلكاتهم ، فضلاً عن الممتلكات البريطانية فى مصر ، حيث طالبت عن طريق السفارة السويسرية فى ٢٣ يناير ١٩٥٧ بقيمة ٦٠ مليون جنية استرلينى كتعويض عما استولت عليه الحكومة المصرية من الذخيرة بالقاعدة البريطانية فى منطقة قناة السويس أثناء الحرب[٣] ، فى حين أكد كلاً من عبد الناصر و"عبدالحكيم عامر" وزير الدفاع المصري أن ما استولت عليه مصر من القاعدة أثناء الحرب يعتبر غنيمة مصر من الحرب التى فرضتها الحكومة البريطانية عليها[٤].

وفى الأسبوع الأخير من فبراير ١٩٥٧ ، عرضت الحكومة البريطانية على نظيرتها المصرية بوساطة الحكومة السويسرية ، فيما يبدو ، اعترافها بتمصير الهيئات البريطانية ، ومبدأ دفع التعويضات المناسبة عن خسائر مصر من الحرب ، والإفراج عن الأرصدة الاسترلينى مقابل رفع الحراسة عن الهيئات الاقتصادية البريطانية التى لم يشملها التمصير ، والمحافظة على ممتلكات الرعايا البريطانيين وحقوقهم الممنوحة قبل العدوان ، وأعربت عن تفهمها لطلب مصر تأجيل التفاوض حول تلك المسألة حتى إتمام الانسحاب الإسرائيلى من سيناء وقطاع غزة[٥] ، وقد رحبت الحكومة المصرية بالعرض ، وأعلنت رفع الحراسة عن بعض الشركات البريطانية التى لم يشملها التمصير[٦]. ومن الجدير بالذكر ، فإن النائب العمالى "ريتشارد ستوكس" زار مصر فى الأسبوع الأول من مارس والتقى بعبد الناصر ، وأكد على ضرورة تعويض مصر عن خسائرها فى الحرب من بريطانيا بقيمة ٣٠٠ مليون جنية إسترلينى على الفور كتعويض مبدئي[٧].

وبعد إتمام جلاء القوات الإسرائيلية عن سيناء وقطاع غزة اقترب موعد بدء مفاوضات التعويض المصرية والبريطانية وتم الإعداد لها بموافقة الحكومة البريطانية عن التعويض عن خسائر مصر من الحرب ، والإفراج عن أرصدة مصر من الإسترليني مقابل موافقة الحكومة المصرية على

---

(١) جريدة الأهرام ، بتاريخ ١٧/ ١/ ١٩٥٧ .

(2) F . O , 371 / 138794 , R - , From Cairo to F .O , Date . Apr 3 , 1957 .

(٣) جريدة الأهرام ، بتاريخ ١٧/ ١/ ١٩٥٧ .

(٤) أنتونى ناتنج : مرجع سابق ، ص ٣١٨– ٣٣٢ .

(5) F . O , 371 / 125482 , Letter , to Lioyd , Date . Feb 11 , 1957 .

(6) Ibid , Letter , From Wilton to Perne , Date . Mar 12 , 1957 .

(٧) جريدة الاهرام ، بتاريخ ٢٨/ ٢/ ١٩٥٧ .

(٨) جريدة الأهرام ، بتاريخ ، ١٧/ ٣/ ١٩٥٧ .

(٩) نفسه ، بتاريخ ١٩٥٧/٣/٩ .

التعويض عن ممتلكات الرعايا البريطانيين ووظائفهم الممصرة كما تعهدت فى بيان رسمى فى١٤أبريل ١٩٥٧م ببدء المفاوضات حول التعويض عن حملة أسهم شركة القناة المؤممة[١] ، واستعدت الحكومة البريطانية للمفاوضات المقرر انعقادها فى٢٤مايو بين وفدها والوفد المصرى بوساطة وفد من الأمم المتحدة ، تمهيداً للمفاوضات الرسمية المقرر بدء انعقادها فى٢٤مايو، وقد أعلن ماكميلان فى ١٣ مايو الإفراج عن بعضٍ من أرصدة مصر من الإسترلينى بالقدر الذى تحدده الحكومة البريطانية ، كما تعهد بعدم المساس بتلك الأرصدة , وأصدر المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية تصريحاً بذلك[٢] ، وذلك تعبيراً عن حسن نواياها تجاه المفاوضات.

وبالفعل بدأت المفاوضات الرسمية فى موعدها المقرر ، وكان الحديث الأول عن مسألة تعويض مصر عن خسائرها من العدوان البريطاني ، والإفراج عن أرصدتها الإسترلينية المجمدة كاملة مقابل تعويض بريطانيا عن ممتلكاتها بمصر سواء الاقتصادية أو العسكرية[٣]. إلا أنها توقفت بعد أسبوع واحد فقط من انعقادها بروما ، بعد عقد أربعة اجتماعات بين الوفدين ، وفى ٣١ مايو صرح رئيسا الوفدين المصرى والبريطاني بالاتفاق على الإفراج عن٦مليون جنيه إسترلينى لتغطية قيمة السلع التى استوردتها مصر من بريطانيا قبل قرار بريطانيا بتجميد الأرصدة فى ٢٨ يوليو ١٩٥٦ ، أو من الدول التى تتعامل بالجنيه الإسترلينى فى تجارتها الخارجية ، كما أعلنا عن الاتفاق على رجوعهما إلى حكومتيهما فى المسائل المختلف عليها أثناء المفاوضات ، وخاصة مسألة اختلاف تقدير تعويضات مصر عن خسائرها من حرب السويس ، وتعويض بريطانيا عن ممتلكات رعاياها وممتلكاتها بالقاعدة دون الذخيرة[٤].

وبعد انتهاء المرحلة الأولى من المفاوضات طلبت الحكومة البريطانية من نظيرتها المصرية السماح لها بإرسال بعثة بريطانية لبحث حالة المؤسسات الاقتصادية البريطانية الموضوعة تحت الحراسة بمصر ، بناء على الاتفاق بين الوفدين أثناء المفاوضات على أن يتم إرسالها بصورة غير رسمية ، وبناءً على نتيجة الزيارة يتم التفاوض حول الإفراج عن جميع الأرصدة المصرية من الإسترليني مقابل إلغاء الحراسة عن تلك المؤسسات بوساطة السفارة السويسرية ، وقد وافقت الحكومة

---

(١) انتوني ناتنج : مرجع سابق ، ص٢٣٠ .

(٢) جريدة الأهرام ، بتاريخ ١٩٥٧/٥/١٤ .

(٣) عبدالقادر حاتم : مرجع سابق ، ص٨٩ . وأيضاً : جريدة الأهرام ، بتاريخ ٢٥/٥/ ١٩٥٧.

(٤) جريدة الأهرام ، بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢ .

المصرية فى ٢٧ يونيو دون تحديد موعد وصول البعثة مصر[١]. وبعد يومين من الموافقة أعلنت الحكومة البريطانية أن البعثة ستصل مصر فى الأسبوع الأول من يوليو ، كما أعلنت عن تكوينها من أصحاب تلك المؤسسات برئاسة أحد المسئولين بالحكومة المصرية[٢] ، ومن ناحية أخري ، حاولت الحكومة البريطانيا إعطاء البعثة صفة رسمية فأعلنت فى ١٠يوليوعن ترحيبها باستئناف المفاوضات بروما مقابل إعطاء البعثة صفة رسمية[٣].

ويبدو أن الحكومة المصرية رفضت ذلك الطلب ، لعدم رغبتها فى مجاراة البريطانيين تجاه عودة العلاقات بين البلدين ، فردت الحكومة البريطانية بمطالبة رعاياها المبعدين عن مصر منذ حرب السويس التوقيع على طلب معونة من حكومتهم على أن يحتوى على عبارة "نظراً للمتاعب التي أصابتنى نتيجة تصرف الحكومة المصرية مما أدى إلى إبعادى " ، فى حين ندد (اللورد كير) النائب العمالى بتلك الإجراءات من حكومته واتهم الحكومة بزج مصالح رعاياها اليومية فى المسائل السياسية بين الحكومات ، مؤكداً على مسئولية حكومته التامة عما لحق بالرعايا البريطانيين فى مصر ، وطالبها بالكف عن تلك الإجراءات[٤]. وعلى الجانب الآخر ، لم تهتم القيادة المصرية بأيٍ من هذه الإجراءات وراحت تدعم اقتصادها بقرار جمهورى فى ١٨ يوليو وآخر فى ٤ سبتمبر ١٩٥٧م بتعيين المصريين فى رئاسة الشركات البريطانية الممصرة[٥].

ومن جانبٍ آخر ، حاولت الحكومة البريطانية الضغط على الحكومة المصرية بتأجيل موعد استئناف المفاوضات من يوليو إلى أجل غير مسمي ، لحين محاكمة مصر للمتهمين البريطانيين فى مؤامرة لقلب نظام الحكم المصرى منذ أغسطس ١٩٥٦ والتى ضلعت فيها بريطانيا، كما علقت استئناف المفاوضات على الإفراج عنهم ، ومع ذلك لم تتلق الحكومة البريطانية أى تنازل مصرى بالإفراج عنهم بل تم عقوبتهم بالسجن[٣]، لذلك اضطرت الحكومة البريطانية إلى إعلان بدء

---

(١) جريدة الأهرام ، بتاريخ ، ٢٧/ ٦/ ١٩٥٧ .

(٢) نفسه ، بتاريخ ، ١٩٥٧/٦/٣٠ .

(٣) نفسه ، بتاريخ ١٩٥٧/٧/١١ .

(٤) نفسه ، بتاريخ ١٨ / ٧ / ١٩٧٥ .

(٥) على شبكة الإنترنت : موقع دار الوثائق القومية المصرية، أرشيف مجلس الوزراء (كود رقم ٨١)، ملق رقم ٦٣٦٦٣٧ ، وثيقة رقم ٣٨ بتاريخ ١٨ / ٧ / ١٩٥٧ . وأيضاً : ملف رقم ٣٦٦٣٨ ، وثيقة رقم ٦ ، بتاريخ ١٤ / ٩ /١٩٥٧ . عنوان الموقع www . national archive . gov

(1) F . O , 371/125621 , Tel . No 488 , From Berne To F . O , Datee . Nov 11 , 1957 .

مفاوضات المرحلة الثانية فى الأسبوع الأول من أكتوبر ١٩٥٧ ، وأثناء المفاوضات عرض "حسن عباس" رئيس الوفد المصرى تقديرات بلاده عن خسائرها من حرب السويس وأصر على الإفراج عن أرصدتها من الإسترليني ، فى حين أصر الوفد البريطانى على رفع الحراسة عن الممتلكات البريطانية أولاً . ونتيجة للضغوط التى مارسها الوفد المصري طالب الوفد البريطانى بتأجيل المفاوضات للرجوع إلى حكومته ودراسة تقديرات بريطانيا لممتلكات رعاياها بمصر ، ومسألة رفض التعويض عما استولت عليه مصر من الذخيرة بالقاعدة أثناء الحرب ثم يتم التفاوض حول تعويض مصر عن خسائرها من الحرب ، والإفراج عن كامل أرصدتها من الإسترليني . وعلق هيكل فى مقالة بعنوان "عودوا من روما .. واقطعو هذه المحادثات" بأن السبب الرئيسى فى المماطلة البريطانية هو حمل الوفد المصرى على الاعتدال أثناء المفاوضات ، وخاصة بعد تفاؤل الصحف المصرية بعقد اتفاقية سريعة للتعويضات[١].

استؤنفت المرحلة الثالثة من المفاوضات فى ٣ يناير ١٩٥٨ ، حيث حاول الجانب البريطانى تقدير قيمة المؤسسات البريطانية الممصرة فى حين أصر المفاوض المصرى على عدم السماح لأى جهة بالتدخل فى تقدير قيمتها ، مؤكداً على عزم بلاده عدم رفع الحراسة عن بعض الممتلكات البريطانية الحيوية فى مصر. مثل البنك التجارى وغيره[٢] ، رداً على مطالب الحكومة البريطانية إرسال هيئة محايدة لتقدير قيمة ممتلكاتها الممصرة ، مما اضطر لويد إلى إصدار بيان مشترك بعد اجتماعه مع "بينو" وزير الخارجية الفرنسى بلندن فى ٩ يناير ١٩٥٨ ، أعلنا فيه عن تنازلهما عن تلك المطالب مع رفض التقدير المنفرد لقيمة الممتلكات ، مؤكداً على إنها تقل بنسبة ٤٠% من القيمة الحقيقية للممتلكات[٣]. ولم يمر اثناعشر يوماً على توقف المفاوضات بين الجانبين على النحو السابق ذكره حتى وصل وفد البنك الدولي التابع للأمم المتحدة إلى القاهرة لتحديد موعد استئناف المرحلة الرابعة من المفاوضات حول تقييم الممتلكات البريطانية والفرنسية بمصر للتعويض عنها[٤] ، حيث تم الاتفاق على أن تبدأ المفاوضات فى١٠ فبراير١٩٥٨.

---

(٢) على شبكة الإنترنت : موقع الرئيس جمال عبد الناصر ، مقالات بصراحة (لمحمد حسنين هيكل) ، جريدة الاهرام ، بتاريخ ١٩٥٧/١٠/١٥ .

(٣) جريدة الأهرام ، بتاريخ ١٩٥٨/١/٤ .

(٤) نفسه ، بتاريخ ، ١٩٥٨ /١/١٠ .

(٥) جريدة الأهرام ، بتاريخ ١٩٥٨/١/٢٢ .

بدأت المفاوضات فى موعدها المقرر ، حيث أبدى الوفد البريطانى استعداده التام للتعاون مع الوفد المصرى حول تعويض مصر عن خسائرها من الحرب[١] ، مقابل الاتفاق على تعويض بريطانيا عن ممتلكاتها بالقاعدة ، فى حين رفض الوفد المصرى ذلك الأمر مؤكداً على أن ما استولفت عليه مصر من الذخيرة بالقاعدة يعتبر غنيمة حرب ، وأصر على عدم ربطها بمسألة التعويضات[٢] ، مما أدى إلى توقف المفاوضات مرة أخري على أن يتم استئنافها فى ٢٥ فبراير ١٩٥٨[٣]. حيث استؤنفت مفاوضات المرحلة الخامسة بروما فى يومها المقرر ، ليستمر الوفد المصرى فى الإصرار على عدم ربط ما استولت عليه مصر من الذخيرة بالقاعدة بمسألة التعويضات ، فى حين اقترح الوفد البريطانى قيمة لتعويض المصريين عن خسائرهم من الحرب مقابل التعويض عن ممتلكات الرعايا البريطانيين الممصرة ، إلا أنه قوبل بالرفض . وعندما اقترح الوفد البريطانى عرض مسألة التعويضات عن الممتلكات الممصرة البريطانية على التحكيم الدولي قوبل بالرفض أيضاً من جانب المفاوض المصري الذى اعتبر التحكيم المصرى مسألة نهائية ، ولم يتم الاتفاق فى هذا الشأن ، فى حين تم الاتفاق حول مسألة الإفراج عن أرصدة مصر من الإسترليني مقابل رفع الحراسة عن المؤسسات البريطانية التى لم يشملها التمصير[٤] . والنتيجة الطبيعية لهذا الخلاف كانت تعثر المفاوضات ، واتُفِقَ على أن يتم استئنافها فى مارس ١٩٥٨م ، وما أن بدأت المفاوضات فى مارس حتى تعثرت دون تحديد موعد لاستئنافها ، بعد إصرار المفاوض البريطاني على مؤقفه السابق ، مضيفاً تعليق تعويض مصر عن خسائرها من الحرب ، وإصراره على ألا تزيد قيمة التعويضات عن تلك الخسائر عن ٧٢ مليون جنيه مصري ، فاحتج الوفد المصري واعتبره مبلغاً رمزياً عن خسائرها الفادحة[٥].

ومع إصرار الجانب المصرى على موقفه وجدت الحكومة البريطانية أن تجميدها لأرصدة مصر من الإسترليني ليس له أى قيمة تذكر أمام عودة العلاقات التجارية مع الحكومة المصرية فى حال تسوية مسألة التعويضات ، لإنعاش الاقتصاد البريطانى بالقطن المصرى وغيره من المواد الخام ، لذلك أصبحت حاجتها إلى عقد اتفاق لتسوية مسألة التعويضات أمراً ملحاً، وعلى هذا

---

(١) جريدة الأهرام ، بتاريخ ١٩٥٨/٢/٢١ .
(٢) نفسه ، بتاريخ ١٩٥٨/٢/١١ .
(٣) نفسه ، بتاريخ ١٩٥٨/٢/٢٠ .
(٤) نفسه ، بتاريخ ١٩٥٨/٢/٢٥ .
(٥) نفسه ، بتاريخ ١٩٥٨/٣/٢١ .

الأساس استؤنفت مفاوضات الحل النهائى لمسألة التعويضات فى الفترة من٢٩يوليو-٢٠ أغسطس١٩٥٨م ، واتضح فيها رغبة المفاوض البريطانى فى الاتفاق ، حيث تجاوب معه المفاوض المصرى وتم الاتفاق على تعويض الرعايا البريطانيين عن ممتلكاتهم الممصرة بقيمة ٢٧,٥ مليون جنيه إسترليني كتوفيق بين٢٥مليون كاقتراح مصري مقابل٣٥ كطلب بريطاني[١]، كما تقرر فى١٦يناير١٩٥٩ الاتفاق النهائي حول الإفراج عن أرصدة مصر من الاسترلينى كاملة ، مقابل رفع الحراسة عن الممتلكات البريطانية بالإقليم المصرى [٢] . وفى ٢٨ فبراير ١٩٥٩م تم التوقيع رسمياً على اتفاقية التعويضات *()وما تبعها من اتفاقية التبادل التجارى بالقاهرة[٣]، كما تم الاتفاق على إنشاء لجنة للممتلكات البريطانية القاهرة برئاسة رئيس الوفد البريطانى للمفاوضات "كرو" وأعضاء الوفد الآخرين ليكون ممثل رسمى للحكومة البريطانية فى القاهرة[٤].

- **بريطانيا وعرقلة بناء السد العالى .**

بعد انتهاء الحكومة المصرية من قضايا ما بعد حرب السويس ، اتجهت نحو المشروعات الاقتصادية الكبري ، وعلى رأسها مشروع بناء السد العالي ، ومن البديهى أن تتجه إلى الاتحاد السوفيتى بعد سحب العرض الأنجلو أمريكى المهين فى يوليو ١٩٥٦ ، وخاصة مع عزم السوفيت على التمويل فى حال سحب الغرب عرضهم[٥]فمع بداية عام ١٩٥٧ أرسلت السفارة المصرية بالسودان إلى حكومتها بتقرير أكدت فيه على ضرورة انتهاز فرصة تحسن العلاقات المصرية السودانية ، كنتيجة من نتائج أزمة السويس ، لعقد أتفاقية توزيع المياه اللازمة لبناء السد العالى

---

(1) C. A . B , 130 / 153 , Record of Cabinet Meting , Date Aug 26 , 1958 .

(٢) عبد القادر حاتم ، مرجع سابق ، ص ٩٥ . وأيضاً ، طاهر أبو فاشا:مرجع سابق ص ١٥٤ .

(*)نصت الاتفاقية على الإفراج عن أرصدة مصر عن الاسترلينى بالكامل وأن تتعهد حكومة القاهرة بدفع تعويضات عن ممتلكات الرعايا البريطانيين الممصرة والأضرار الناجمة عن فرض الحراسة على الشركات التى لم يلحقها التمصير ، والتى تقدر بـ ٢٧،٥ مليون جنية استرليني ، والغاء بريطانيا لجميع قيود الرقابة المفروضة على البنوك المصرية والحسابات المصرية المفتوحة بالبنوك البريطانية ، وكذلك رفع الحراسة عن الممتلكات البريطانية التى لم يشملها التمصير وتسليم حصيل ما يبيع منها لأصحابها البريطانيين وإخلاء طرف حكومة القاهرة ونظيرتها البريطانية عن كافة مطالبهما بالتعويض سواء المصرية عن خسائرها من الحرب أو مطالب الحكومة البريطانية بالتعويض من ممتلكاتها بالقاعدة سواء الذخيرة أو المخازن ، فضلاً عن خسائرها من تأميم قناة السويس ، وأصدرت الحكومة البريطانية قانون رسمى بذلك فى ١٦ سبتمبر ١٩٥٩. انظر:

F . O , 371 / 158794, Low . No 216 of 1959 , Date . Sep 16 , 1958 .

(3) Ibid .

(4) F . O , 371/133794 , R- , from Cairo to F . O , Date . Apr 31 , 1959 .

(٥) عبد الحميد عبد الجليل أحمد شلبي : مرجع سابق ، ص ٢٩٠ .

معها[١] ، وبالفعل استطاع عبد الناصر عقد اتفاقية صداقة وتعاون مع السودان فى أبريل ١٩٥٧[٢].

وعلى الجانب الآخر ، تيقنت الحكومة البريطانية من رغبة عبد الناصر الملحة فى بناء السد العالي والتى اتضحت بشدة فى خطابه بمجلس الأمة المصرى فى٢٢يوليو ١٩٥٧[٣] ، فاشتدت رغبتها فى عرقلة نشاطاته لبناء السد العالى ، عن طريق بث روح العداء من حكومة السودان تجاه الحكومة المصرية ، لإعاقة أى اتفاق مرتقب بين الحكومتين لتوزيع مياه النيل اللازمة لبناء السد العالي . وبالفعل نجحت فى تحريض حكومة حزب الأمة الموالى لها برفض أى عرض مصرى للاتفاق حول توزيع مياه النيل ، فضلاً عن رفضها طرد أحد المعارضين المصريين السياسيين للحكومة المصرية بعد لجوئه إلى السودان ، ولضمان رضوخ الحكومة السودانية إلى مطالبها دعى رئيس الحكومة البريطانية نظيره السودانى "عبدالله خليل ، لزيارة لندن فى٢٢أكتوبر١٩٥٧ لعقد صفقة اقتصادية بين البلدين[٤] .

فعلى الرغم من إصدار الحكومة السودانية خرائط رسمية فى ١٩٥٧ تؤكد تبعية منطقة حلايب وشلاتين[*] على الحدود بين مصر والسودان لمصر[٥]، إلا أنها أدخلتها فى منطقة دوائرها الانتخابية فى فبراير ١٩٥٨م أثناء استعداد الحكومة المصرية للاستفتاء الشعبى حول الوحدة المصرية السورية ، مما أدى إلى تصادم وشيك بين القوات المصرية والسودانية فى المنطقة[٦], ووصل الأمر إلى حد شكوى السودان مصر فى مجلس الأمن وانعقد المجلس فى٢٠ فبراير ١٩٥٨[٧].

---

(١) على شبكة الإنترنت : موقع دار الوثائق المصرية ، أرشيف وزارة الخارجية المصرية أكود أرشيف رقم ٧٨) ، ملف ٣٥٨٥٣ ، وثيقة رقم (١) تقرير بتاريخ ١٩٥٧/١/١ .

(٢) على شبكة الإنترنت : موقع الرئيس جمال عبد الناصر ، الوثائق (وثائق مصرية) ، قرارات محلى قيادة الثورة ١٩٥٢-١٩٥٧ ، اتفاقية الصداقة المصرية السودانية ، بتاريخ أبريل ١٩٥٧ .

(3) D.O,35/10891, R -,From Canadian Embassy in Cairo to Department of External Affair Ottewa .

(4) F . O , 371 / 125423 , to F . O , Date . Oct 22 , 1957 .

(*) أصدرت وزارة الداخلية السودانية تلك الخرائط لتقسيم دوائرالانتخابات السودانية المتوقعةفى ١٩٥٨/٢/٢٨م . انظرالخريطة بجريدة الأهرام ، بتاريخ ١٩٥٨/٢/٢٠ .

(٥) نفسه . وأيضاً : موسى عرفة : مرجع سابق ، ص ٧٨ .

(٦) موسى عرفة : مرجع سابق، ص ٧٨. وأيضاً : طاهر أيوفاشا:الجمهورية العربية المتحدة ، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٨٥ ، ص ٦٨ .

(٧) أنتونى ناتنج : مرجع سابق ، ص ٣٣١ .

وقد اعتبرت أحزاب المعارضة السودانية تلك الشكوى بأنها لا تخدم إلا مصالح بريطانيا فى المنطقة[١] ، كما أكدت جريدة الزمان السودانية على أنها مؤامرة دبرتها بريطانيا ونفذتها الحكومة السودانية لتوسيع شقة الخلاف بين مصر والسودان ، وأن الحكومة البريطانية حرضت الحكومة السودانية لاتخاذ سياسة قعقعة السلاح مع مصر ، لدفعها نحو سياسة بريطانيا الانتقامية تجاه مصر[٢] ، ويؤكد البعض على الدور البريطانى فى تقديم الحكومة السودانية تلك الشكوى[٣]، كما أكد أكد عبد الناصر على أن الحكومة البريطانية شئت حملات إعلامية ضد مصر ، أكدت فيها على عدم وجود أى وفاق بين مصر والسودان[٤] ، تم إرسال قوات مصرية للمنطقة المتنازع عليها للسيطرة للسيطرة عليها بالقوة المسلحة ، فى حين أصدرت الحكومة المصرية بيان رسمى فى٢١فبراير أكد على عزمها سحب قواتها المسلحة من المنطقة ، مؤكدة على حرصها على تحسن العلاقات بين مصر والشعب السودانى[٥] ، وذلك لإعطاء الفرصة للحزب الوطنى الاتحادى فى الفوز بالانتخابات السودانية المتوقعة فى ٢٨ فبراير ، تمهيداً لعقد اتفاقية توزيع المياه مع حكومة السودان[٦] ، إلا أن فوز حزب الأمة الحاكم خيب أملها ، لذلك لم تتطرق إلى الحديث عن هذا الأمر حتى قيام الانقلاب على تلك الحكومة فى نوفمبر ١٩٥٨[٧].

ولم تكتف الحكومة البريطانية بهذا بل حرضت الحكومة السودانية على توقيع اتفاقية ارتفاع منسوب المياه أمام خزان سنار السودانى لرى المزيد من أراضيها على حساب الأراضى المصرية ، كما أكد عبد الناصر على سيطرة بريطانيا على الاقتصاد السوداني[٨] . وعندما حاولت حكومة القاهرة التقرب للحكومة السودانية ، حيث دعا عبدالناصر الرئيس السودانى لزيارة القاهرة[٩] أكد " محمد عثمان ياسين " أحد المسؤلين السودانيين للسفير البريطاني بالخرطوم على عدم قبول الدعوة

---

(١) جريدة الأهرام ، بتاريخ ١٩٥٨/٢/٢١ .

(٢) نفسه ، بتاريخ ١٩٥٨/٢/٢٠ .

(٣) طاهر أبو فاشا : مرجع سابق ، ص ٦٨ .

(٤) خطاب عبد الناصر فى ١٠ يناير ١٩٦٠ بالقاهرة ، مصلحة الاستعلامات : مصدر سابق ، القسم الثالث ، ص ٧٢٠ .

(٥) طاهر أبو فاشا : نفسه ، ص٦٩ .

(٦) مذكرات عبد اللطيف البغدادي : ص ص ٤٤-٤٥ .

(٧) انتونى ناتنج : مرجع سابق ، ص ٣٣١-٣٣٢ .

(٨) طاهر أبو فاشا : مرجع سابق ، ص ص ٨١ ٨٤ .

(٩) نفسه ، ص ٨٣ .

[١] ، فى إشارة واضحة لتحريض السفير البريطانى له بعدم قبولها لرغبة بريطانيا فى عرقلة بناء السد السد العالى ، إلا أن الحكومة البريطانية نفت اتهام عبد الناصر لها بخصوص هذا الأمر[٢].

ومع قيام انقلاب "إبراهيم عبود" العسكرى على حكومة السودان الموالية لبريطانيا [٣] وإصدار وإصدار حكومة عبود بياناً فى ١٨نوفمبر١٩٥٨م أى بعد أسبوع واحد فقط من قيام الانقلاب أكدت فيه على علاقة المودة مع حكومة القاهرة[٤] لم تجد الحكومة البريطانية أى مجال لعرقلة بناء السد العالى ، مما أدى إلى نشاط حكومة القاهرة فى القيام بالأعمال التحضيرية لبناء السد بعد ثلاثة أيام من بيان عبود[٥] . ومن ناحية أخري ، تم عقد اتفاقية تمويل بناء المرحلة الأول من السد العالى فى ٢٧ ديسمبر ١٩٥٨ مع السوفيت [٦] ، فحاولت الحكومة البريطانية الاشتراك فى العرض السوفيتى المتفق عليه كتابة وتوقيعاً رسمياً من حكومة القاهرة ، حيث قدمت بريطانيا عرضاً بالخبرات الفنية[٧] وبقيمة٥٠ مليون جنيه إسترلينى [٨] ، إلا أن عبد الناصر أعلن أن مشروع بناء السد العالى أصبح جاهزاً للتنفيذ بعد عقد الاتفاقية وليس مشروعاً لدراسة عروض للتمويل[٩] ، مؤكداً على رفضه للعرض البريطاني[١٠]. كما رفض مجلس العموم فكرة العرض البريطاني لسوء الحالة الاقتصادية ، وكذلك رفض السوفيت مبدأ المشاركة لعرضهم الموقع عليه[١١]. ومن الملاحظ أن ماكميلان لم يكن جاداً فى عرضه للتمويل وإنما أراد إتاحة الفرصة لعودة العلاقات كاملة مع حكومة القاهرة ، لأهمية عودتها فى إنعاش الاقتصاد البريطاني ، كما أكد ما كميلان نفسه فى حديثه مع مدير صحيفة

---

(1) The arab Leacgue (British Documentary**Britich Documentary Sources 1943 -1963)**,volume 8 , (1954 – 1957) , P . 673 .

(2) F . O 371 / 133970 , R - , From Rethnic to F. O , Date . Oct 31 , 1958 .

(٣) محمد مصطفى صفوت : مرجع سابق ، ص ٢٩٦ .

(٤) طاهر أبو فاشا : نفسه ، ص ص ٨١ – ٨٢ .

(٥) عبد القادر حاتم : مرجع سابق ، ص ٩٣ .

(٦) موسى عرفة : مرجع سابق ، ص ١٤١–١٤٧ . وأيضاً : محمد فؤاد (وآخرين) : نصوص ووثائق التاريخ الحديث المعاصر ، مكتبه الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٠ ص ٤٠٣–٤٠٦ .

(7) P.R.E. M ,11 / 12643, Letter , From Albert to Prem Minster , Date . July 16 , 1959 .

(8) P . R . E . M , 11 / 12648 , Letter , From Thamsun to John , Date . July 13 , 1959 .

(٩) حديث لعبد الناصر مع مندوب التلفزيون البريطانى فى١٩٦٠/٢/٨ ، مصلحة الاستعلامات : مصدر سابق ، القسم الثالث ص٥٣ .

(10) P.R.E. M ,11 / 12643 , R - , from Reapuduta to Preme Minister , Date . July 24 , 1957 .

(11) Ibid .

"الديلى إكسبرس(Daily Express)" البريطانية [1] ، بعد فشل خطته فى استخدام الحكومة السودانية لعرقلة بناء السد العالي.

ثانياً : بريطانيا ومحاولة التخلص من نظام حكم عبدالناصر .

مع فشل بريطانيا فى تحقيق أهدافها من حربها على مصر ، والتى تمثلت فى إسقاط نظام عبد الناصر عقدت العزم على تشويه صورته أمام الرأى العام العالمى والعربى والمصري[٢] ، تمهيداً للخلاص منه . ومن البديهى أن تكون الوسيلة لتحقيق ذلك هى الحملات الدعائية ، فقد سخرت سبع محطات إذاعية سرية وعلنية[٣] أهمها محطات إذاعة بريطانية بقبرص وعدن وبمدينة كان الفرنسية[٤] وصوت الحق بلبنان[٥] وصوت مصر الحرة من قبرص ومحطة بتركيا وأخرى ببغداد ، وكلها ناطقة بالعربية[٦].

ومنذ هذا الوقت بدات بريطانيا تتحين الفرص لشن حملات دعائية على مصر ، حيث كانت البداية مع فرض الحراسة المصرية على الرعايا البريطانيين والفرنسيين واليهود المصريين المترددين على إسرائيل وممتلكاتهم ، والذى بررته الحكومة المصرية بأنه إجراء وقائ لأمن البلاد على إثر ظروف الحرب على مصر[٧] ، وعندما بدأت الحكومة المصرية تمصير الشركات الأجنبية الكبرى بمصر بطرد موظفيها الأجانب فى الأسبوع الثالث من نوفمبر ، والتى يمتلك البريطانيون أكثرها اعتبرته الحكومة البريطانية تجاوزاً للانتقام من بريطانيا ، فأصدرت أوامرها بشن حملة دعائية شرسة على مصر فى هذا الشأن[٨] . ولم تكتف الحكومة البريطانية بذلك بل أرادت إضعاف التأييد العالمى الذى تلقته الحكومة المصرية كتبعة من تبعات حرب السويس ، فقد شكى المندوب البريطانى الدائم بالأمم المتحدة "ديكسون" مسلك الحكومة المصرية العدوانى تجاه الرعايا البريطانيين والفرنسيين

---

(1) F . O,371 / 141735 , Record of Conversation , Between The Chancellor of The Exchequer and U . N . R Minister of Economy , Date . Sep 16 . 1956 .

(٢) خطاب لعبد الناصر بالقاهرة ٢٢/ ١٠ / ١٩٦٣ ، مصلحة الاستعلامات : مصدر سابق ، القسم الرابع ، ص٤٦٧ .

(٣) نفسه .

(٤) ملحق الأهرام الأسبوعى (بجريدة الأهرام) ، بتاريخ ٢٠ / ١ / ١٩٧٥ .

(٥) جريدة الأهرام ، بتاريخ ٤ / ٦ / ١٩٥٨ .

(٦) خطاب لعبد الناصر فى سوريا فى ٢٦ / ٢ / ١٩٥٨ ، مصلحة الاستعلامات : نفسه ، القسم الثانى ، ص ص ٢٨ – ٢٩ .

(٧) نبيل عبد الحميد سيد : اليهود فى مصر (بين قيام اسرائيل والعدوان الثلاثى ١٩٤٨ – ١٩٥٦) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ص ١٥٦ – ١٥٧ .

(٨) محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان ، ص ص ١٢٨–١٣١ .

واليهود من طرد واعتقال ومصادرة للممتلكات إلى همرشولد ، كما أرسلت الحكومة البريطانية عدة رسائل للأخير مطالبة إياه بالتحقيق فى الأمر ، فى حين نفى وزير الخارجية المصرى " فوزى" صحة تلك الشكوي باستثناء ما اعتبرتهم الحكومة المصرية يمثلون خطراً على أمن لبلاد [١].

وفى جلسة ٢٣ نوفمبر١٩٥٦م بالجمعية العامة هدد لويد بعدم تحديد حكومته موعداً لإتمام الانسحاب إذا استمرت الحكومة المصرية فى سوء معاملتها للرعايا البريطانيين[٢] ، وقد أدى هذا الموقف إلى مطالبة همرشولد لفوزى فى٢٧ نوفمبر بإعداد تقرير واف عن حقائق الحملة الدعائية البريطانية فى ذلك الشأن ، لتفادى اتخاذ البريطانيين ذلك ذريعة لاستئناف الحرب على مصر[٣] . وبعد عدة أيام وصل التقرير الوافى من قِبل القيادة المصرية حيث أكد بأن طرد الرعايا البريطانيين والفرنسيين من مصر يعتبر شأن من شئون مصر الداخلية وليس من حق الدول المعتدية التدخل فيه ، كما أشار إلى أن طرد الرعايا اقتصر على من يمثلون خطراً على أمن البلاد ، وأن الأمر برمته لا يعدوا عن كونه حملة دعائية الهدف من ورائها نزع مكاسب مصر السياسية من الحرب والمتمثلة فى تأييد الرأى العام العالمى لسياستها[٤]. ومن ناحية أخري ، هدد الإعلام المصرى بطرد جميع الرعايا البريطانيين والفرنسيين إن لم يتم تحديد موعد الانسحاب ، وقد لاقى هذا الأمر آذاناً صاغية فى الأمم المتحدة[٥] ، وخاصة مع تكذيب همرشولد للدعايا البريطانية حول مسألة طرد الحكومة المصرية للرعايا البريطانيين فى٣٠نوفمبر وشكره لمصر على حسن معاملتها للرعايا البريطانيين والفرنسيين باعتبارها دولة معتدى عليها[٦].

وقد أدى تأييد الرأى العام العالمى فى الأمم المتحدة لمصر على هذا النحو إلى تحول تهديدات لويد إلى استغاثة ، فقد أشارت الوثائق المصرية إلى مناشدته همرشولد فى ١١ ديسمبر بمطالبة الحكومة المصرية بوقف اضطهادها للرعايا البريطانيين ، كما عاد للتهديد بتقديم مذكرة شكوى بمشاركة فرنسا ضد مصر فى الجمعية العامة إن لم تكف عن تلك التصرفات الأمر الذى

---

(١) محمد حسنين هيكل : قصة السويس ، ص٢٧٣ .

(٢) نفسه .

(٣) نفسه ، ص ٢٣٣ .

(٤) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، ص٥٧٩ .

(٥) مذكرات ايدن : ص٢٣٣ .

(٦) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، ص ص٨٧٤ – ٨٧٧ .

اعتبره همرشولد التفاف على مطالبته لها بتحديد موعد الانسحاب[١] . وبعد يومين قدمت الحكومة البريطانية تقريراً لهمرشولد مرفقاً بمذكرة شكوى ضد الحكومة المصرية لطردها جميع رعاياها من مصر وطالبت بعرض القضية على الجمعية العامة ، فى حين أصر همرشولد على أن عرض القضية متوقف على تقديم التقاريرالتى ترده من مصر، كما أنذر بخطورة نتائج تأثير الشكوى على الانسحاب [٢].

ومن جانبها أكدت القيادة المصرية فى رسالتها لهمرشولد فى ١٧ ديسمبر على أنها طردت الخطرين فقط من البريطانيين ، وأن الحكومة البريطانية أرادت استغلال ذلك لشن حملات تشهير على مصر لتشويه صورة حكومتها أمام الرأى العام العالمي ، وأشارت إلى الأمر يدخل فى إطار شئون مصر الداخلية [٣] ، كما صرح عبد القادر حاتم مدير مصلحة الاستعلامات بوزارة الإرشاد القومى فى نفس اليوم بأن الحكومة المصرية لم تطرد سوى ٨٠٠ بريطانى من أصل ١٣ ألف لعملهم فى المخابرات البريطانية ضد مصر ، مؤكداً على تكذيب الدعايا البريطانية[٤]، ومع ذلك تم عرض القضية على الجمعية العامة للمناقشة بناءً على الشكوى البريطانية فى الفترة من ١٨-٢١ ديسمبر ١٩٥٦م ، وأكد محمود فوزى بأن طرد حكومته لبعضهم كان لضمان أمن بلاده ، وأن مصادرة أموالهم كان ضمن مقتضيات حق بلاده كدولة معتدى عليها من قبل حكوماتهم [٥] ، كما أيد أيد المندوب الأمريكي الموقف المصري ، مؤكداً على أن مناقشة مثل هذه القضية بهذا الشكل لا يفيد أحداً [٦] ، وخاصةً بعد تقديم فوزى مذكرة احتجاج ضد الحكومة البريطانية إلى أعضاء مجلس الجمعية العامة لسوء معاملتها للرعايا المصريين[*][٧] ، مما أدى إلى صدور قرار من الجمعية العامة بإغلاق القضية [٨] .

---

(١) نفس المرجع السابق ، ص ص٨٣٣- ٨٨٥ .

(٢) نفسه ، ص ص ٨٨٦ – ٨٧٧ .

(٣) محمد حسنين هيكل : قصة السويس ، ص ص٢٩٩-٣٠٠ . وأيضاً : ملفات السويس ، ص ٨٩٣ .

(٤) جريدة الاهرام ، بتاريخ ١٨ / ١٢ / ١٩٥٧ .

(٥) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، ص ص ٨٩٣ – ٨٩٤ .

(٦) جريدة الاهرام ، بتاريخ ٢٢ / ١٢ / ١٩٥٦ .

(*) ومن المستغرب ان يدعى ايدن فى مذكراته ان الرعايا المصريين لم يلقوا اى معاملة سيئة فى بريطانيا ، رغم اضطهاد الحكومة المصرية للرعايا البريطانيين بعد الحرب . انظر : مذكرات إيدن : ص٤٤٩ .

(٧) محمد حسنين هيكل : قصة السويس ، ص ٢١٦ .

(٨) جريدة الأهرام ، بتاريخ ١٩٥٧/٢/٤ .

وبذلك فشلت الحملات الدعائية البريطانية فى تحقيق الأهداف المرجوة منها أمام نجاح الدعايا المصرية المضادة ، مما أدى إلى تلقيها تأييد الرأى العام العالمى بعد الحرب ، حيث أثيرت تلك المسألة فى جلسة ١٤ ديسمبر ١٩٥٦م بمجلس العموم وأبدى " تبلر" نائب رئيس وزراء بريطانيا إعجابه بالدعاية المصرية التى استطاعت إصدار أوسع المجلات الدعائية العالمية انتشاراً والتى تسمى مجلة "الإسكريب" ، مما كان له أكبر الأثر فى نجاح حملاتها الدعائية على الدمار الذى ألحقته القوات العسكرية البريطانية بمصرأثناء الحرب ، وفى رده على سؤال لأحد نواب المجلس عن موقف الحكومة البريطانية تجاه ذلك أكد تبلر بأن حكومته بصدد إجراء تعديلات فى جهاز دعايتها بالشرق الأوسط ، بعد تهاويه أمام قوة الدعاية المصرية[١]. وقد حدث ذلك بالفعل ، فبعد شهر ونصف أعلن متحدث رسمى بلسان الحكومة البريطانية الجديدة برئاسة هارولد ماكميلان فى جلسة ٣ فبراير ١٩٥٧م بمجلس العموم عن قرار حكومته إنشاء وزارة إعلامية تحت إسم "وزارة الاستعلامات" لتفادى تكرار فشل الدعاية البريطانية أمام الدعاية المصرية ، كما أكد على حق الوزارة فى حضور جلسات مجلس الوزراء للاطلاع على أسرار السياسة البريطانية وإعداد الدعاية اللازمة لها ، وأكد على تخصيص ميزانية سنوية لا تقل عن ٢٥ مليون جنيه إسترليني لمقاومة الدعاية المصرية ، وقد قوبلت الوزارة بترحيب من أعضاء المجلس ، حيث علق "جونتربون" النائب العمالى عليها بضرورة نجاحها فى مهمة استرداد ما فقدته بريطانيا من هيبتها ومركزها أمام العالم ، بعد انهيارهما على يد الدعاية المصرية أثناء الحرب[٢].

وعلى أية حال ، فقد استمرت الحملات الدعائية البريطانية فى شن حربها الباردة على النظام المصري للتشهير به طوال شتاء ١٩٥٦ وربيع ١٩٥٧ ، مستخدمة قضية اضطهاد الحكومة المصرية لليهود ، فى حين أعلن الحاخام اليهودي بمصر "حاييم ناحوم" بأن يهود مصر مصريو الجنسية ، وليس من حق بريطانيا أو غيرها التحدث باسمهم فى مصر[٣]. كما أكد عبد الناصر فى حديث له مع "دورث طومسون " المبعوث الأمريكى للشرق الأوسط فى يناير ١٩٥٧ على عدم مصداقية تلك الحملات التشهيرية ضد النظام المصرى فى هذا الشأن ، مؤكداً على طرد اليهود غير المصريين ممن لاجنسية لهم أوالبريطانيين أوالفرنسيين [٤]. ثم إن الكاتب اليهودى الأمريكى "ديفيد

---

(١) جريدة الأهرام ، بتاريخ ١٥ / ١٢ / ١٩٥٦ .

(٢) نفسه .

(٣) نفسه ، بتاريخ ٢١ / ١٢ / ١٩٥٦ .

(٤) أحمد حمروش : مرجع سابق ، ج٥ ، ص ٤٩ .

لسيلنتال" بعد زيارته للقاهرة فى ١٠ يناير ١٩٥٧ أعلن بأن ممارسات الحكومة المصرية ضد بعض اليهود فى مصر قانونية وقد فرضتها ظروف الحرب ، وأن إعتقال ٢٨٨ يهودياً وطرد بعضهم كان لخطورتهم على أمن البلاد [١] ، وأكد على عدم قتل أى يهودى بمصر[٢].

وجاء وصف النظام المصرى بأنه نظام شيوعى ليكمل الحملة الدعائية البريطانية ضد هذا النظام ، فقد وزع عبدالناصر فى جلسة ٥ فبراير ١٩٥٧م بمجلس الوزراء مجموعة من التقارير الإذاعية توضح الحملات الدعائية البريطانية ، معلقاً بأن الهدف منها غزو مصر من الداخل بالتمهيد للانقلاب على نظامها الحاكم عن طريق التركيز على وصفه بالشيوعية[٣] ، ومن الواضح أن هذه التقارير كانت حقيقية ، فقد صرح اللورد "هيوم "وزير الدولة البريطانية لشئون الكومنولث فى مؤتمر صحفى فى ١٣ مارس ١٩٥٧ مؤكداً بأن مصر تلقت صفقة أسلحة من الاتحاد السوفيتى فى نفس الشهر ،وتحدث عن تبعية النظام المصرى للنظام الشيوعى الذى يعمل على أخذ مكان البريطانيين والغرب فى الشرق الأوسط[٤].

ومن ناحية أخرى ، تعمدت بريطانيا إثارة الفتنة الطائفية بين الشعب المصري لإحداث حرب أهلية ، حيث حرض الإعلام السرى البريطانى المسيحيين المصريين على التصدى للتعصب الدينى للمسلمين الذين لطالما كانوا ينشدوب أناشيد خاصة بالعقيدة الإسلامية دون المسيحية أثناء الحرب ، فقد أكدت الوثائق المصرية أن مسألة إثارة الفتنة الطائفية شغلت القيادة المصرية ، فطلب عبد الناصر من مجلس وزرائه فى جلسة ٥ فبراير ١٩٥٧ ضرورة تعميق التفاهم بين طوائف المجتمع لتفادى تصادمها ، مؤكداً على استعانة بعض الأقباط بدول خارجية وخاصة بريطانيا ، فى حال حدوث التصادم والحرب الأهلية ، فيسهل على بريطانيا تحقيق أهدافها بإسقاط النظام الحاكم[٥].

وعندما عادت الإدارة المصرية لقطاع غزة بناءً على إرادة أهل القطاع رغماً عن الإرادة البريطانية فى ١١ مارس ١٩٥٧ شن الإعلام البريطانى حملة دعائية شرسة متهماً مصر بتحدى قرارات الجمعية العامة ، فرد مسؤل مصرى بأنه حق مصرى[٦] ، ورد اللورد هيوم بتصريح صحفى

---

(١) نبيل عبد الحميد سيد : مرجع سابق ، ص ١٦٣ .

(٢) جريدة الاهرام ، ١٩/ ٢ / ١٩٥٧ .

(٣) محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان ، ص١٣٧ .

(٤) جريدة الاهرام ، بتاريخ ١٩٥٧/٣/١٤ .

(٥) محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان ، ص ١٣٨ .

(١) جريدة الأهرام ، ١٩٥٧/٣/١٨ .

فى ١٣ مارس مطالباً بضرورة التزام مصر بقرار الجمعية العامة بتدويل إدارة القطاع[١]. وبرغم فشل حملات بريطانيا الدعائية فى هذا الشأن ، لإصرار الحكومة المصرية على إدارة القطاع وصمت الأمم المتحدة والولايات المتحدة تجاه ذلك إلا أن الحملات الدعائية البريطانية ضد مصر لم تهدأ بأى حال من الأحوال وقد نجحت أحيان ، فذكرت الدكتورة هدى جمال عبد الناصر فى مقالة لها بعنوان (ثورة يوليو فى الوثائق البريطانية) بأن الحملات الدعائية البريطانية لعبت دوراً كبيراً فى تأجيج نار العداء بين الدول العربية ومصر، ولتشهويه صورة عبد الناصر وإظهاره بصورة الذى يسعى للسيطرة على العالم العربي بقلب أنظمة الحكم ، وتمثل ذلك بشدة فى أزمة الأردن فى أبريل ١٩٥٧ ، حيث اتهم الإعلام البريطانى القيادة المصرية صراحة بتدبير الانقلاب على نظام العرش الأردني[٢].

وعندما تم الإعلان عن محاولات اغتيال عبد الناصر وقلب نظام حكمه فى الفترة من يوليو حتى نوفمبر ١٩٥٧ ، شن الإعلام السرى البريطانى فى الشرق الأوسط حملات شرسة ضد القيادة المصرية اتهمها بالفشل فى حكم البلاد بدليل محاولات الاغتيال والانقلاب المتكررة ضدها ، كما أسند ذلك لأسلوب القيادة الدكتاتورى فى إدارة البلاد مما ترتب عليه عدم رغبة الشعب المصرى فى نظامه الحاكم[٣]. فرد المذيع المصرى "أحمد سعيد" فى إذاعة صوت العرب فى حديث إذاعى فى ١٨ يوليو ١٩٥٧ ، بأن الحكومة البريطانية تقود حملة شرسة ضد سياسة الحكومة المصرية الداعية إلى الوحدة العربية ، حيث وصفتها بالسعى لإقامة إمبراطورية فرعونية ، كما اتهمت مصر بالشيوعية ، لإعاقة الوحدة العربية بين مصر وسوريا ، لخطورتها على مصالح بريطانيا فى المنطقة[٤]. وبعد قيام الوحدة المصرية السورية تلاشت الإذاعات السرية [٥] بعد ثبوت عدم جدواها بدأت بريطانيا تلتمس تلتمس طرقاً أخرى للتصدى للوحدة باعتبارها أمراً واقعاً .

على أية حال ، لم تكن الحملة الدعائية البريطانية ضد مصر الطريق الوحيد الذى سلكته بريطانيا ضد النظام المصرى ، إذ عمدت بريطانيا إلى المؤامرات لإسقاط نظام عبدالناصر ، خاصة بعد إلغاء مصر اتفاقية عام ١٩٥٤م من جانب واحد والذى اعتبرته بريطانيا إصرار من القيادة المصرية فى القضاء على هيبة بريطانيا فى الشرق الأوسط [٦] . ولعل بداية التفكير فى ذلك كان مع

---

(٢) نفسه ، بتاريخ ١٤ / ٣ / ١٩٥٧ .

(٣) على شبكة الإنترنت : موقع جريدة الجريدة ، بتاريخ ٢١ / ٨ / ٢٠٠٢ . عنوان الموقع www.eljaredah.com .

(4) F .O, 371 / 125423 , R - , Date. July 29 ,1957.and R-, Date. Oct 27 , 1957 .

(5) Ibid , R. No 302, to F.O, Date. Nov 20 , 1957 .

(٦) خطاب عبد الناصر بالقاهرة فى ٢٢ / ١٠ / ١٩٦٣ ، مصلحة الاستعلامات : مصدر سابق ، القسم الرابع ، ص ٤٦٧ .

(1) Peter.Mansfield ،The Midel East , P.229 .

مع نهاية عام ١٩٥٦م حينما وقعت الحكومة البريطانية بالأحرف الأولى مع الحكومة الفرنسية على اتفاقية إسقاط نظام عبد الناصر ، ونوع الحكومة البديلة له ، حيث فضل ممثل الحكومة الفرنسية "المسيو جازيت" وجود حكومة تقدمية بمصر ، فى حين استبعد "إيفون كبرياتريك" الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية اقتراح جازيت لعدم وجود قوة تقدمية قادرة على الانقلاب على عبد الناصر ، وفضل حكومة وفدية لقدرتها على ذلك إذا تم مساندتها ، وتم الاتفاق على ذلك على أن تكون الأولوية لكيفية التخلص من نظام عبد الناصر[١].

منذ ذلك الوقت أصبح شغل الحكومة البريطانية الشاغل كيفية التخلص من نظام عبد الناصر ، لذلك استعان ماكميلان بالخبراء العالمين بمجريات الأمور فى مصر حكومة وشعباً ، حيث أكدت الوثائق البريطانية أنه استعان "بهارفي" مستشار شئون الشرق الأوسط بالسفارة المصرية بالقاهرة سابقاً والذى عينه مديراً لاستخباراته السرية ، وبالفعل قدم هارفى تقريراً لماكميلان أشار فيه إلى العناصر المتوقع الاعتماد عليها فى تدبير الانقلاب ضد نظام عبد الناصر، وهى كالآتي: الأقباط وخاصة مع انتشار الغضب فى صفوف الطبقة المتعلمة منهم ، إلا أنه استبعد الاستعانة بهم لافتقادهم الشجاعة فى التنفيذ ، وبعض ضباط سلاح الطيران الذين تمردوا على النظام فتم معاقبتهم بالتخلى عن مناصبهم ، مما أدى إلى عزلتهم ، وأخيراً المعارضة السياسية التى نشطت مع بداية الحرب الثلاثية على مصر من السياسيين القدامي الذين تلقوا بعض التأييد من بعض العسكريين ، وأكد على تحفزهم لانتهاز أى فرصة للانقلاب على عبد الناصر ، لذالك تم ترجيحهم فى تنفيذ الانقلاب مع ضرورة الاستعانة بجزء من الجيش المصري لضمان نجاح الانقلاب [٢] .

ومن ناحية أخري ، اقترح "ماكينز" السفير البريطانى بواشنطن إثارة فتنة طائفية فى مصر عن طريق الأقباط ، لتيسير الطريق على تنفيذ الانقلاب ، أو التدخل العسكرى البريطانى الأمريكى بحجة الدفاع عنهم بعد تحريضهم على الاستعانة بهما لمساندتهم[٣]. وعلى هذا الأساس تم شن حملات دعائية لتحريض الأقباط على القيام باضطرابات ضد المسلمين ، إلا انها فشلت .

ومن جانبه استدعى ماكميلان بعض مديرى المخابرات الخاصة بتدبير الانقلابات فى الشرق الأوسط بعد شهر واحد من توليته حكم البلاد ، وطلب منهم إعداد قائمة ببعض المصريين

---

(٢) محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان ، ص ٩٣٨ .

(٣) نفسه ، ص ١٧٣– ١٧٥ .

(1) F . O , 371 / 118917 , R - , From Makins to F . O , Date . Nov 20 , 1957 .

بالخارج والداخل المشهورين بمعارضتهم لنظام عبد الناصر ، وتقديم معلومات عنهم . وفى الأسبوع الأول من فبراير ١٩٥٧ أرسل عميل بالاستخبارات البريطانية قائمة ببعض الأسماء إلى حكومته ، كما أرسل ماكميلان عميلاً آخر يسمى "بارنيت جونسن" ليخطر مجلس العموم بالأمر فى جلسة سرية ، دون عرض القائمة عليهم[١] , وقد بدأت الاستخبارات البريطانية عملها لتدبير انقلاب ناجح ، حيث كلفت الحكومة البريطانية مؤسسة شملان البريطانية للتجسس ببيروت[*] بمهمة تدبير مؤامرة الانقلاب ، ويؤكد البعض أن بريطانيا حولت بيروت إلى مركز مؤامرات الانقلاب على عبد الناصر أو اغتياله بتأييد من الرئيس اللبنانى "كميل شمعون"[٢], كما استعانت بشبكة المخابرات البريطانية التى شكلت فى مصر قبل حرب السويس ، وكانت الشبكة ذات شعبتين عسكرية وسياسية [٣], وقد تزعم الشعبة العسكرية "عصام الدين خليل" وهو ضابط مصرى برتبة بكباشى طيار[٤].

وقد نجح عصام الدين فى ضم العديد من الجنود بفرق متنوعة بالقوات المسلحة المصرية ، وتمثل المدرعات والأسطول البحرى وقوات المظلات وسلاح الطيران ، وأغدقت الحكومة البريطانية عليهم الأموال بسخاء عن طريق مرتضى المراغى السياسى المصرى القديم[*] المقيم في بيروت ، وحسين خيرى الذى يمثل حلقة وصل بين القاهرة وبيروت[٥] كما طالبت المخابرات البريطانية عصام الدين بالاستعانة بقوات من الشرطة ، ولضمان نجاحه عمدت إلى تمويله بثلاثة ملايين جنيه مصرى فى مارس١٩٥٧ [٦] . أما الشعبة الثانية للمؤامرة فهم السياسيون بزعامة السياسى القديم عبد الحميد الإسلامبولي ، وكانت مهمتهم فى الانقلاب اشعال نار الفتنة الطائفية والثورة على الحكومة للانقلاب عليها أثناء أنشغالها بالحرب الأهلية وتحديد قائمة بالمرشحين للحكومة البديلة ونظام الحكم الذى تم الاتفاق على أن يكون ملكياً ، وأكد مسئول المخابرات البريطانى بسفارتها فى بيروت على إعلان

---

(2) F . O , 371 / 188131 , R - , From Dean to F . O , Date Feb 11 , 1957 .

(*) استغلت بريطانيا لبنان منذ احتلالها عام ١٩٢٠م لانشاء مؤسسة للتجسس على بلدان الشرق الأوسط تدعى "مؤسسة شملان". انظر: عصمت السعيد : مرجع سابق ، ص ٢٣٩ .

(٣) فؤاد دوارة : سقوط حلف بغداد ، سلسلة كتب سياسية(العدد رقم ٧٣)، دار القاهرة للطباعة والنشر، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ١٣٤ .

(4) F . O , 371 / 125423 , R . No 302 , to F . O , Date . Nov 20 , 1957 .

(٥) جريدة الأهرام ، بتاريخ ٦ / ١ / ١٩٥٨ .

(*) هو وزير الداخلية السابق فى عهد الملك فاروق . انظر : عبدالرحمن الرافعي : مرجع سابق ، ص ٣٧ .

(١) جريدة ، الأهرام ، بتاريخ ١٩٥٨/١/١٠ .

(٢) نفسه ، ١٩٥٨/٢/٧ .

الحكومة المقترحة حال قيام الانقلاب العسكرى ونجاحه ، كما تم تمويل تلك المجموعة بعشرة آلاف جنيه إسترلينى شهرياً[١] . وتؤكد الوثائق البريطانية أن التواصل بين المخابرات البريطانية والشعبة العسكرية كان عن طريق مرتضى المراغي ، وكذلك كان التواصل مع السياسيين عن طريقه باعتباره المسئول الأول عن المؤامرة[٢] . ومن جانب آخر ، ساهمت المخابرات الأمريكية منذ بداية أغسطس ١٩٥٧ فى تمويل المتآمرين[*] ، وقدر إجمالى ما أنفقه البريطانيون والأمريكيون على المؤامرة بحوالى مائة أثنين وستون ونصف مليون جنيه إسترليني[٣].

ومن الملاحظ أن المخابرات البريطانية فكرت فى الشخصية التى ستحكم مصر من الأمراء السابقين ، حيث التقى " ملنر (Milner)" أحد مسئولى المخابرات البريطانية ببيروت مع الأمير عبد المنعم نظمى فى نهاية يوليو ١٩٥٧ ، حيث طلب من نظمى العمل على توسيع حدة الخلاف القائم بين وزير الاقتصاد وبعض المسئولين وبين عبد الناصر آنذاك ، لتيسير الطريق على الانقلاب العسكرى ، ولضمان ولائه تم تمويله وشبكته بست آلاف جنيه إسترلينى مبدئياً[٤]. ورغم تشعب المؤامرة وتدفق الأموال عليها إلا أن التركيز الأكبر كان على الشعبة العسكرية ، ووصل الأمر إلى حد طلب شخصية سياسية بريطانية مسئولة لقاء عصام الدين خليل بنفسها ببيروت فى أكتوبر ١٩٥٧ بمصاحبة حسين خيري ، وتم تحديد ساعة الصفر لتنفيذ المؤامرة مؤكداً على تأييد الحكومة البريطانية المطلق للانقلاب فور قيامه . كما تلقى حسين خيرى تعليمات مكتوبة من مسئول المخابرات البريطانى عن المؤامرة ببيروت لنقلها إلى شبكة "محمد فريد" المتخصصة فى الخطف والاغتيالات باختطاف "على صبري" نائب رئيس الجمهورية كرهينة مقابل الإفراج عن المعتقلين إذا ما تم القبض على المتآمرين ، فضلاً عن إشعال نار الحرب الأهلية ، وخاصة بعد علم المخابرات البريطانية بتسرب معلومات عن المؤامرة إلى الحكومة المصرية[٥] .

وعلى الجانب الآخر ، فقد كانت المخابرات المصرية على علم بالمؤامرة منذ ابريل ١٩٥٧ بشعبتيها العسكرية والسياسية[٦] ، كما أشار عبد الناصر فى حديثٍ له مع الكاتب الصحفى اللبنانى

---

(3) F . O , 371 / 125423 , R . No 302 , to F . O , Date . Nov 20 , 1957 .

(٤) نفسه ، بتاريخ ١٩٥٨/١/٦ .

(*) ويؤكد "جورج بانغ" مسئول المخابرات البريطانية عن المؤامرة ، بأن عمل المخابرات الأمريكية C.I.A فى مصر يعبر تافه بالنسبة لما تقوم به المخابرات البريطانية هناك للانقلاب على عبد الناصر . انظر : مذكرات أكرم الحورانى : ج٥ ، ص ١٧٦ .

(٥) جريدة الأهرام ، بتاريخ ١٩٥٨/٢/٧ . وأيضا : بتاريخ ٣/٦ /١٩٥٨ .

(6) F .O , 371 / 125421 , Letter , From Milner to Michel , Date . July 30 , 1957.

(١) جريدة الأهرام ، ١٩٥٨/١/٦ ، ص٣ .

(2) F . O, 371 / 125423 , R . No 302 , to F .O , Date. Nov 20 , 1957 .

"رياض طه" بصورة شخصية فى ربيع ١٩٥٧ إلى ضلوع مرتضى المراغى فى المؤامرة لقلب نظام الحكم بصورة خطيرة ، مؤكداً على مراقبة المخابرات المصرية له وللمتصلين به من المصريين ، كما أصر على عدم إعلان رياض طه الأمر إلا بعد إتمام الكشف عنها [١] ، وبالفعل تم القبض على الضالعين فيها بمصر فى نوفمبر١٩٥٧[٢] ، ومن الواضح أن عبد الناصر تحدث عن هذه المؤامرة على الأخص لخطورتها ، رغم وجود مؤامرات أخرى دبرتها الحكومة البريطانية لقلب نظام حكمه ، فهناك مؤامرة تم القبض على الضالعين فيها فى٢٣ أبريل ١٩٥٧ وتمت محاكمتهم فى٢٠أكتوبر ١٩٥٧[٣] ، وأيضاً كان للمؤامرة شعبتان عسكرية برئاسة الأميرالى متقاعد " أحمد عاطف نصار" , وسياسية برئاسة "محمد صلاح الدين" و"عبد الفتاح حسن" الوزيرين السابقين فى العهد الملكي[٤] ، إلا إلا أن المؤامرة التى تحدث عنبها عبد الناصر والتى إشتهرت بالمؤامرة الكبري لاقت رواجاً مصرياً كبيراً ، للتشهير بسمعة الحكومة البريطانية التى ساءت منذ حرب السويس . ففى خطابه ببور سعيد ٢٣ ديسمبر أعلن عبدالناصرعن كشف المؤامرة الكبرى ، مؤكداً بأنها من تدبير المخابرات البريطانية لقلب نظام الحكم والإتيان بنظام ملكي ، فضلاً عن تمويلها للمتآمرين بسخاء بالغ[٥] ، كما أشار إلى تآمر المخابرات البريطانية فى بيروت مع الأمير عبد المنعم نظمى وزوجته الأميرة نازلي لاغتياله[٦] ، فضلاً عن استخدام حسين صبرى كحلقة وصل بين المتآمريين فى القاهرة والمخابرات البريطانية ببيروت ، وتحدث " برنشلى(Brenchley)" أحد مسئولى المخابرات عن المؤامرة مع حكومته عن صدق ما ذكره عبد الناصر وخاصة مسألة اغتياله[٧] , كما صرح بعض المسئولين المصريين ومنهم "عبد اللطيف البغدادى" و"زكريا محى الدين" فى ٢٦ ديسمبر بأن المسئول الرئيسى عن تلك المؤامرة هو المخابرات البريطانية ، لحصول المخابرات المصرية على وثائق تؤكد ذلك[٨].

ومن ناحيتها ، تابعت الحكومة البريطانية تطورات التحقيق العلنى مع المتهمين باهتمام بالغ أولا بأول ، عن طريق عملائها بالقاهرة لما لهذا الشأن من خطورة على سمعتها ، وخاصة مع

---

(٣) رياض طه : قصه الوحدة والانفصال (تجربة إنسان عربى ١٩٥٥– ١٩٦١) ، منشورات دار الأمانة الجديدة ، بيروت، ١٩٧٤ ، ص ص ٨٩–٩٠ .

(٤) وزارة الخارجية المصرية : محفظة رقم ٨٠٠ ، ملف رقم ١٣٩/١٤٠/ ٨ ، تقرير رقم ٣٢٨ ، بتاريخ ١٩٥٧/١/٢٦ .

(5) F . O , 371 / 125423 , R . No 302 , to F . O , Date . Nov 22 , 1957 .

(6) Ibid .

(1) Ibid , Letter , From Brinkley to Watson , Date.Dec 25, 1957 . and : Dec 26 , 1957 .

(2) Ibid , Date.Dec.25 , 1957 .

(3) Ibid , DATE . Dec 24 , 1957 .

(4) Ibid , Date . Dec 26 , 1957.Ibid , R . No 198 , From Cairo to F . O , Date Dec 26 , 1957 .

وجود وثائق تؤكد تورطها فى المؤامرة[١]. وقد أدت هذه الفضيحة التى منيت بها حكومة ماكميلان عقب اكتشاف المؤامرة الكبري إلى تخليها عن هذه الطريقة للتخلص من نظام عبد الناصر, فلم يسمع عن ضلوعها فى تدبير مؤامرات لغزو مصر من الداخل طوال فترة حكمه.

ثالثاً : الأحلاف الغربية بالشرق الأوسط والمواجهة المصرية البريطانية .

لعبت الحكومة البريطانية دوراً رئيسياً فى تحويل المعاهدة التركية العراقية إلى حلف عُرف بحلف بغداد (Bagdad pact) بانضمامها إليه فى أبريل ١٩٥٥[٢] ، لتأمين مصالحها البترولية فى الشرق الأوسط [٣] ، مما يعنى أنه كان وسيلة جديدة للسيطرة على المنطقة بحجة مكافحة الشيوعية المنتشرة فى المنطقة . بينما عمدت الحكومة المصرية إلى مهاجمة الحلف مما أدى إلى توتر العلاقات بين البلدين منذ إعلان الحلف رسمياً وحتى انقطاعها بعدوان بريطانيا على مصر فى خريف١٩٥٦، فقد كانت الحكومة المصرية تنظر إلى الحلف على أنه حماية لمصالح بريطانيا فى الشرق الأوسط من السوفيت ، دون النظر لمصالح الدول العربية[٤] ، لذلك أكدت القيادة المصرية بأنه سجن كبير صنعته بريطانيا ليتوافق مع مقتضيات الزمن[٥] ، فضلاً عن خطورته على كيان الجامعة العربية باعتبار أن انضمام أية دولة عربية إليه بمثابة خروج عن ميثاق الضمان الجماعى العربى ، بالإضافة إلى إمكانية فرض صلح مع إسرائيل كنتيجة لضغوط بريطانيا على الدول المنضمة إلى الحلف [٦] ، ولم تكتف الحكومة المصرية بحملاتها الدعائية على الحلف [٧] ، بل أرادت ضمان عدم انضمام دول عربية أخرى له، فعقدت اتفاقيات عسكرية مع الدول العربية خارج إطار الجامعة العربية ، كان أولها مع سوريا فى ٢٠ أكتوبر ١٩٥٥ بإنشاء قيادة عسكرية مشتركة ودعت الدول العربية الأخرى للانضمام لها[٨]، وبعد أسبوع عقدت اتفاقية عسكرية أخرى مع السعودية السعودية لتطويق حلف بغداد[٩] .

---

(5) F. O , 371 / 131320 , Memorandum , From Cairo to F . O , Date Feb 29 , 1957

(6) Mckintosh J.K , Strategy and Tacie of Soviet Foreign Policy ,Oxford Univ Press , London , 1962 , P 122 .

(٧) خيرى حماد : التطورات الأخيرة فى قضية فلسطين ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ٩٨ .

(١) وزارة الخارجية المصرية : محفظة رقم ١٥٧١ ، ملف رقم ٣٤ / ٩ / ١٠، تقارير صحفية ، تقرير بدون رقم ، بتاريخ ٣٠ / ٩ / ١٩٥٥ .

(٢) مذكرات كمال الدين رفعت : ص ٣٧٠ .

(٣) عبد الحميد عبد الجليل أحمد شلبى : مرجع سابق ، ص ص ٢٥٥ – ٢٥٧ .

(٤) مذكرات كمال الدين رفعت : ص ٣٧٢ .

(٥) مذكرات محمود رياض : الجزء الثانى ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٥م ، ص ص ٢٨ ٢٩ .

(6) The arab Leacgue , Op . Cit , volume 8 , (1954 – 1957) , P 457 .

وعلى الجانب الأخر، أعلن متحدث رسمى باسم وزارة الخارجية البريطانية بأن الميثاق الثلاثى المصرى السعودى السورى للدفاع موجه ضد حلف بغداد[١] ، كما شنت القوات البريطانية حملة عسكرية على واحة البوريمى السعودية[*] لمعاداة الأخيرة للحلف واحتلتها فى نفس يوم عقد الميثاق الثلاثى فى ٢٧ أكتوبر[٢] ، وكذلك أطلقت يد الإسرائيليين للقيام باعتداءات متكررة على الحدود مع مصر منذ نهاية أكتوبر ١٩٥٥م وحتى بدايات عام ١٩٥٦ [٣] ، كما عملت الحكومة البريطانية على تقوية اللجنة الدعائية للحلف والتى تعتبر ركيزة العمل لمهاجمة مصر بالدرجة الأولى مضافاً إليها السعودية وسوريا[٤] , فضلاً عن إغرائها لمصر فى عرض تمويل السد العالي لحملها على وقف الهجوم على الحلف[٥] .

وعندما سعت الحكومة البريطانية لضم الأردن للحلف شنت الحكومة المصرية حملات دعائية شرسة فور علمها بالأمر وبتوجيه من عبد الناصر نفسه مستخدماً شعبيته الساحقة عربياً بعد إعلان صفقة الأسلحة التشيكية لمصر[٦] ، خوفاً من نجاح بريطانيا فى عزل مصر عربياً[٧] . وقد كانت إذاعة صوت العرب وسيلتها لتحريض الشعب الأردنى على حكومته التى أعلنت ترحيبها بالانضمام للحلف[٨] ، فضلاً عن إرسال القيادة المصرية مديرى مكتبها" كمال رفعت" و"أحمد لطفى واكد" إلى الأردن تحت أسماء مستعارة لإثارة الجماهير الأردنية ضد زيارة بعثة تمبلر المرتقبة لضم الأردن رسمياً للحلف بالرغم من أن الشعب الأردنى لم يكن ينتظر إثارة من أحد لإعلان رفضه [٩] ،

---

(٧) مذكرات أكرم الحورانى : ص ١٩٩ .

(*) هى جزء من الأراضى السعودية على الحدود مع دولتى الكويت والعراق مليئة بالبترول . انظر: مذكرات أكرم الحوارني : ص ١٩٠٥. انتهزت الحكومة البريطانية قيام الشركات الأمريكية بالعمل فى مناطق البترول بالسعودية فأرسلت قوات لاحتلال واحة البوريمى بالقوة ولم تعيدها آنذاك رغم شكوى السعودية بريطانيا فى مجلس الأمن . انظر : ملحق الأهرام الأسبوعي (بجريدة الأهرام) ، بتاريخ ١٩٦٥/٤/٢م

(٨) تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة دورته العادية الخامسة والعشرين فى مارس ١٩٥٦ بالقاهرة ، ص ١٤.

(٩) مذكرات أكرم الحوراني : ص ١٩١٠– ١٩١١ .

(١) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، ص ٣٨٢ .

(2) P.R.E.M,11/1282,MEMORENDUM,FROM Baord of Trad to Prime Minister,Date.Oct 24,1954 .

(٣) عبد العظيم حسن مرسى عرفه : العلاقات العربية السوفيتية (دراسة حالة عن السياسة السوفيتية تجاه العراق ١٩٥٨– ١٩٦٨) ، رسالة ماجستير فى العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مارس ١٩٨٣، ص ٩٣ .

(٤) حديث لعبد الناصر مع الجريدة الأويزيرفر فى ١٩٥٦/٣/٢٦ . مركز دراسات الوحدة العربية : مصدر سابق ، ص ٢٥٥– ٢٥٧ .

(5) F . O , 371 / 121256 , R . No 46 , From Empassy in Tahran to F . O, Date. April 1956 .

(٦) أحمد حمروش : مرجع سابق ، ج٥ ، ص ٥٥ .

، خاصة بعد أن أعلنت حكومة الأردن برئاسة "هزاع المجالى" عزمها الانضمام للحلف فى ١٧ ديسمبر ١٩٥٥م ، حيث أكد المجالى فى تصريحه الصحفى على ترحيبه ببعثه تمبلر [١] لعقد اتفاقية انضمام الأردن للحلف ، وما أن وصلت البعثة أرض الأردن حتى انفجرت المظاهرات ضدها [٢] ، والتى استمرت حتى سقوط حكومة هزاع المجالي وإفشال بعثة تمبلر وإعلان حكومة "سمير الرفاعى" الجديدة فى يناير ١٩٥٦ رفضها الانضمام للحلف ، الأمر الذى اعتبرته الحكومة البريطانية صفعة على وجهها من القيادة المصرية ، مما أثار حفيظتها ضد شخص عبد الناصر [٣] ، باعتباره المسئول المسئول الأول عن فشل ضم الأردن للحلف ، فضلاً عن انحسار الحلف داخل العراق ، وكذلك تحريضه للشعب العراقى للقيام بالثورة على حكومته لانضمامها للحلف مما جعل حكومة لبنان تخشى الانضمام رسمياً للحلف رغم رغبتها فى ذلك ، مما يعنى وضع حاجز حديدى بمساعدة الملك "سعود "ملك السعودية بين الدول العربية وحلف بغداد بإظهاره فى صورة بغيضة أمامهم [٤] ، ولم تكتف الحكومة المصرية بذلك بل حرضت الشعب الأردنى وحكومته على التخلص من الجنرال جلوب الذى يمثل رمز للسيطرة البريطانية فى الأردن [٥] .

على أية حال ، لجأت الحكومة البريطانية إلى نظيرتها الأمريكية لإنقاذ حلف بغداد الذى أوشك على الانهيار ، ففى اجتماع لإيدن مع آيزنهاور فى الفترة من ٣٠ يناير حتى أول فبراير ١٩٥٦ بواشنطن اشتد إلحاح إيدن لإقناع آيزنهاور بضرورة الانضمام للحلف لتفادى انهياره ، فى حين أصر الأخير على الرفض [٦] وأكتفى بإعلان تأييده [٧] ، باعتبار أن الحلف أصبح مرفوضاً بسبب الحملات الدعائية المصرية ، فأثرت الحكومة الأمريكية تفادى سخط العرب [٨] وخاصة بعد طرد الأردن الأردن لجلوب [٩] .

---

(٧) مذكرات أكرم الحوراني : ص ١٩٤٧. وأيضاً : أحمد سعيد : مرجع سابق ، ص ص ١٤٤ – ١٤٥ .

(٨) مذكرات إيدن : ص ص ١٢٦–١٢٧ ، ص ١٣٧ .

(٩) مذكرات آيزنهاور : ص ٢٠ .

(1) F . O , 371 / 121256 , R . No 46 , From Empassy in Tahran to F .O , Date . April 17 , 1956 .

(٢) بيتر كالفوكرسى وجاى ونت : **أزمة فى الشرق الأوسط , ترجمة أحمد بدان , مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر , القاهرة , ١٩٥٩ م** ، ص ص ٧١ – ٧٢ .

(٣) وزارة الخارجية المصرية : محفظة رقم ١٥٢٣ ، ملف رقم ٤ / ٣/ ٦ ، تقرير رقم ٧٩ بتاريخ ، ٨ فبراير ١٩٥٦ بتاريخ ٤ مارس ١٩٥٦ .

(٤) بيتر كالفوكرسى وجاى ونت : نفسه ، ص ص٧١–٧٢. وأيضاً : الهيئة العامة للاستعلامات : مصدر سابق ، ص١١٨٤ .

(٥) دونالد نيف : مرجع سابق ، ص ص ٢٠٥–٢٠٦ .

(٦) مذكرات أكرم الحوراني : ص ١٩٥٣ .

ومن ناحيتها انتهزت الحكومة المصرية الفرصة لضم الأردن للجبهة العربية ، التى تتولى مهام التصدى لحلف بغداد ، حيث عقد مؤتمر قمة فى القاهرة ، بين عبد الناصر وسعود والرئيس السورى "شكرى القوتلي" فى ٦ مارس ١٩٥٦م واستمر خمسة أيام ، وصدر البيان الختامى مؤكداً على اتفاق الزعماء الثلاث على وضع خطة شاملة لتنسيق اتفاقية عسكرية اقتصادية سياسية ثقافية للتصدى للحلف ، وتأييد موقف الأردن من طرد جلوب ، والاستعداد التام لتقديم كل معونة لازمة لها ، واتخاذ الدول العربية مبدأ الحياد سياسة لهم[١]. وبعد أسبوع من البيان أرسلت الحكومات الثلاث مذكرة مشتركة للملك حسين لدعوته للاجتماع معهم فى إحدى العواصم الأربع ، للتشاور حول كيفية تقديم المعونة الاقتصادية له فضلاً عن الخبرات العسكرية العربية ، فوافق الملك حسين على الفور[٢].

لم تقف الحكومة البريطانية صامتة تجاه هذه التحركات المصرية التى اعتبرتها خطيرة على نفوذها بالشرق الأوسط عامة ، فشنت حملة إعلامية لتشكيك الحكومة الأردنية والملك حسين فى جدية ذلك العرض لعدم قدرتهم على ذلك ، كما روجت لمطامع عبد الناصر فى الأردن ، إلا أن الحكومة الأردنية استمرت فى طريقها نحو الجبهة العربية حيث تم عقد اتفاقية عسكرية مشتركة بينها وبين مصر فى ٥مايو ١٩٥٦ [٣] بعد عقد اتفاقية دفاع مشترك مع السعودية واليمن المتوكلية فى ٢١ ٢١ أبريل ١٩٥٦ ، مما أدى لمطالبة هنرى تريفليان السفير البريطانى بالقاهرة آنذاك حكومته بالعمل على شن حملات دعائية ضد القيادة المصرية لتزعمها لتلك الاتفاقيات ، بترويج مطامع مصر من ورائها بأنها تسعى لإقامة إمبراطورية مصرية على أنقاض تلك الأنظمة[٤] , وبالفعل شنت الحكومة البريطانية حملة إعلامية حذرت فيها السعودية من ذلك [٥] ، فضلاً عن توطيد العلاقات البريطانية مع العراق لتفادى خروجها من حلف بغداد[٦] بعد عزلتها عربياً بفعل نشاط القيادة المصرية فى هذا الشأن[٧]. ومع ذلك أصبح الحلف فى أضعف حالاته عقب العدوانى الثلاثى على مصر بزعامة

---

(٧) وزارة الخارجية المصرية : محفظة ١٢٤٨ ، ملف ٤ /١/ ٤ ، مذكره بدون رقم ، بتاريخ ١١ مارس ١٩٥٦ . وأيضاً : مذكرات أكرم الحوراني : ص ١٩٦٢ .

(١) وزارة الخارجية المصرية : ميكرو فيلم ٢٨ هـ ، محفظة رقم ٦١ ، ملف رقم ٨ ، بتقرير رقم ٦١٦ ، بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٥٦ .

(٢) مذكرات أكرم الحوراني : ص ١٩٦٢ .

(3) The arab Leacgue, Op.Cit , volume 8 , (1954 – 1957) , P . 457 .

(4) F.O,371/121256,Tel.No148,From Commonweals Office to U.K High Commission in Canada, Date . April 27 , 1956 .

(5) Ibid

(٦) مذكرات المشير محمد عبدالغنى الخميسى (حرب أكتوبر ١٩٧٣) :الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ،١٩٨٩ ، ص٢٢ .

الحكومة البريطانية فى نهاية أكتوبر ١٩٥٦ [١] ،حيث أكدت القيادة المصرية أن حلف بغداد أصبح ضعيفاً لدرجة عدم قدرته على القيام بعمل مؤثر فى المنطقة العربية[٢] .

من هذا المنطلق أخذت الحكومة الأمريكية زمام المبادرة بشأن الأحلاف العسكرية بالشرق الأوسط ، فلم يمر يومان على إعلان وقف إطلاق النار من قبل دول العدوان الثلاثى بزعامة بريطانيا على مصر حتى أعلن آيزنهاور فى اجتماع لمجلس الأمن الأمريكي بأن الفرصة قد واتت الحكومة الأمريكية للسيطرة على ما تبقى للغرب من نفوذ فى الشرق الأوسط[٣]. وبرغم علم الحكومة البريطانية بنوايا الحكومة الأمريكية ، إلا أنها كانت مضطرة فى الرضوخ للسياسة الأمريكية فى المنطقة نظراً للضغوط الاقتصادية التى مارستها الحكومة الأمريكية عليها عقب حرب السويس[٤] ، فأرسل " ونستون تشرشل" الذى خلفه إيدن فى رئاسة الحكومة قبل حرب السويس رسالة إلى آيزنهاور فى بداية الأسبوع الأخير من نوفمبر ١٩٥٦م ، أشار فيها إلى ضرورة استمرار العمل المشترك ضد النفوذ السوفيتى فى الشرق الأوسط ، وعرض تأييد بلاده التام للسياسة الأمريكية تجاه الأحلاف فى المنطقة [٥] ، برغم إقرار مجلس الوزراء البريطانى فى جلسة ١٦ نوفمبر ١٩٥٦ ، رفض مبدأ الوراثة الوراثة الأمريكية للنفوذ البريطانى فى الشرق الأوسط ذلك المبدأ الذى روجت له الحكومة الأمريكية[٦].

ومع ذلك مضت الولايات المتحدة المريكية فى خطتها ، حيث قدم آيزنهاور مشروعه إلى الكونجرس فى ٥يناير ١٩٥٧م[٧] لدراسته وإقراره رسمياً ، مؤكداً على وجود حالة الفراغ التى سادت الشرق الأوسط بعد سقوط النفوذ البريطانى بها[٨] ، كما طالب باعتماد مالى يصل إلى ٢٠٠ مليون دولار سنوياً لتغطية المعونات الاقتصادية والعسكرية اللازمة للمشروع[٩].

وعلى الفور رفضت الحكومة المصرية ذلك المشروع وخاصةً نظرية الفراغ التى اعتبرتها إهانة لدول المنطقة ، وما هى إلا مبرر للسيطرة على المنطقة بالاعتماد على القوة المسلحة ، لضمان المصالح الاقتصادية والسياسية الأمريكية فى المنطقة [١٠] ، كما شنت الحكومة المصرية

---

(٧) نجلاء عز الدين : مرجع سابق ، ص ٣٣٣ .

(8) D.O, 35/10891,R-, from Candia Embassy In Cairo to Department of External , Date . July 24 , 1957.

(١) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، ص ٥٧٥ .

(2) F . O , 371 /118915 , R - , From Ballecet to F . O , Date Nov 11 , 1956 .

(٣) مذكرات آيزنهاور : ص ٦٥ . وأيضاً : محمد حسنين هيكل : نفسه ، ص ٨٦٤ .

(4) D . E . F. E , 11/122 , Isum . No 19 , from M . A . I . N to A . F . H . Q , Date . Nov 17 , 1956 .

(٥) وزارة الخارجية المصرية : محفظة رقم ٧٠٥ ، ملف رقم ٢٠/ ٣/ ٦ ب ، تقرير ٦٣٣ ، بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٩٥٦ .

(٦) الهيئة العامة للاستعلامات : مصدر سابق ، ص ١١٩٥– ١٢٠٠ .

(٧) عبد الرؤوف أحمد عمرو : مرجع سابق ، ص ٤٤٣ . وأيضاً : سيد عبدالعال : مرجع سابق ، ص ١٨٨ .

(٨) وزارة الخارجية المصرية : محفظة رقم ٣٣٢ ، ملف رقم ٦٣ ، تقرير رقم ٧ ، بتاريخ ١٩ يناير ١٩٥٧ .

حملة إعلامية ضده على غرار حملاتها الإعلامية ضد حلف بغداد ، حيث وصفته بأنه صورة أخرى لحلف بغداد ، وقد لاقت تلك الحملات آذاناً صاغية فى المنطقة [١] . وبعد عرض المشروع على الكونجرس مباشرة أصدرت حكومة القاهرة تصريحاً رسمياً أكدت فيه على رفضها للمشروع ودعت لعقد مؤتمر لزعماء الأقطاب العرب الأربعة (مصر والسعودية والأردن وسوريا) حيث صدر البيان الختامى عن المؤتمر فى ٩ يناير ليؤكد على رفض نظرية الفراغ بالشرق الأوسط ، والإعلان عن توقيع اتفاقية التضامن العربى بينهم للتصدى لمشروع[٢] .

وعلى الجانب الآخر ، وافقت الحكومة البريطانية على المشروع[٣] حيث رأت أن الأسلم لها تأييد السياسة الأمريكية لضمان مساندتها فى إنقاذ مركزها المتردى فى المنطقة بعد حرب السويس[٤] ، كما حثت دول حلف بغداد أثناء جلسة انعقاده بأنقرة فى ١٩ يناير ١٩٥٧ على قبول المشروع وتأييده ، وصدر البيان الختامي مؤكداً على تأييده باعتباره أفضل وسيلة للقضاء على ما وصفوه بالعناصر الهدامة والتسرب الشيوعى فى الشرق الأوسط[٥] ، فضلاً عن كونه يسير جنباً إلى جنب مع حلف بغداد لتحقيق هذا الغرض وأنه مكمل لحلف بغداد[٦] . وبذلك استخدمت الحكومة البريطانية البريطانية حلف بغداد للتعبير عن وجهة نظرها تجاه المشروع وأعربت دول الحلف عن استعدادها التام لمساندة الحكومة الأمريكية فى التصدى لأى توتر يخل بأمن الدول فى المنطقة ، كما دعت الحكومة الأمريكية للانضمام إلى حلف بغداد[٧]. كماعقدت الحكومتان الأمريكية والبريطانية العزم على عزل مصر عربياً باستخدام زعماء السعودية والأردن والعراق ولبنان ، وخاصة بعد الأزمة

---

(٩) انتونى ناتنج : مرجع سابق ، ص ص ٢٤٢ – ٢٤٣ .

(١) وزارة الخارجية المصرية : ميكروفيلم رقم ٨٥(محفظة رقم ١٢٨)، ملف رقم ١٤ حصر ،خطاب رقم ١٧٦، بتاريخ٢٨ أغسطس ١٩٥٧ .

(٢) مذكرات أكرام الحوراني : ص ٢٢١٠ .

(٣) محمد صابر عرب : العلاقات المصرية الأمريكية على ضوء مبدأ آيزنهاور ١٩٥٧ ، كوبك حمادة الطباعة ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ١٤ .

(٤) وزارة الخارجية المصرية :محفظة رقم ١٤٠٦، ملف رقم ٣٨/ ٢٧/ جـ ٥ ، خطاب رقم ١٨ن بتاريخ ٢٣ يناير ١٩٥٧ .

(٥) نفسه ، ميكرو فيلم ٨٥(محفظة رقم ١٢٨) ، ملف ١٤ حصر ، خطاب رقم ٣٢ بتاريخ ١١ فبراير ١٩٥٧ .

(٦) نفسه ، محفظة رقم ١٤٠٦ ، ملف رقم ٣٨/ ٢٧/ جـ ٥ ، خطاب رقم ١٨ن بتاريخ ٢٣ يناير ١٩٥٧

الأردنية [١] ، حيث ابتعدت عنها كل من حكومات السعودية والأردن وليبيا ولبنان ، فضلاً عن العراق ، مما أدى إلى أزمة حقيقية للنظام المصرى آنذاك[٢] .

ومع ذلك ، فإن الحملات الدعائية المصرية ضد هذا المشروع اشتدت ضراوة [٣] ، مما

أدى إلى فشله خاصة بعد تفجيره الأزمات فى المنطقة [٤] . ومع وضوح فشل المبدأ طلبت الحكومةالبريطانية من نظيرتها الأمريكية فى البيان الختامى لمؤتمر حلف بغداد فى أغسطس ١٩٥٧م الانضمام الكامل لحلف بغداد بدلاً من الانضمام لإحدى لجانه لتقويته عسكرياً وسياسياً وماليا [٥] . بينما استمرت الحملات الدعائية المصرية على حلف بغداد ومبدأ آيزنهاور على حد سواء ، ففى مؤتمر الشعوب الأفروآسيوية بالقاهرة المنعقد فى الفترة من ٢٦ ديسمبر ١٩٥٧وحتى أول ١٩٥٨، وأكد لبيان الختامى على تأييد مبدأ الحياد الإيجابى والتصدى لسياسة الأحلاف المفروضة على الشرق الأوسط وغيره من أقاليم الدول النامية[٦] ، وفى اليوم التالى لصدورالبيان الختامي صرح عبد الناصر لجريدة الكفاح اللبنانية عن استعداده لعودة العلاقات مع الحكومة البريطانية إذا تخلت عن حلف بغداد[٧] .

وعلى أية حال ، فإن تضارب الموقف المصرى البريطانى تجاه مشروع آيزنهاور كان أمراً متوقعاً ، فمن ناحية كانت مصر ترفض الأحلاف بينما كانت بريطانيا تدعو لها ، ومن ناحية ثانية كان هذا الموقف المتضارب تجاه المشروع يعبر عن حالة المواجهة التى جمعت الدولتين عقب حرب السويس . وإذا كان هذا المشروع قد فشل رغم التأييد البريطانى له فإن حلف بغداد كان على موعد مع السقوط رسمياً بعد انسحاب العراق منه عقب ثورة يوليو ١٩٥٨ [٨] ، واتخاذ اسماً جديداً له

---

(٧) جريدة الأهرام ، بتاريخ ١١/ ٥/ ١٩٥٧ .

(٨) على شبكة الإنترنت : موقع الرئيس جمال عبد الناصر ، مقالات بصراحة لمحمد حسنين هيكل ، جريدة الأهرام ، بتاريخ١٠/٣/١٩٦١ .

(٩) أحمد حمروش : مرجع سابق ، ج٣، ص ١٧٦ ، وأيضاً : ج٥ ، ص ٤٨ .

(١) محمد صابر عرب : مرجع سابق ، ص٣٥ .

(٢) وزارة الخارجية المصرية : ميكرو فيلم ٨٥(محفظة رقم ١٢٨) ملف رقم ٨ تقرير رقم ١٧٦،بتاريخ ٢٨ أغسطس ١٩٥٧.

(٣) جريدة الأهرام ، بتاريخ ١٩٥٨/١/٣ . وأيضاً : عبد الرحمن الرافعي : مرجع سابق ، ص ص ٣٧٠- ٣٧٣ .

(٤) جريدة الأهرام ، بتاريخ ٣/ ٢/ ١٩٥٨ .

(٥) فؤاد دوارة : مرجع سابق ، ص ص ١٣٤-١٣٦ . وأيضاً : جمال الدين الدنياصور "وآخرين" : الجغرافيا السياسية ، ط٧ ، المكتبة الانجلو مصرية ، القاهرة ، ١٩٩٨م ، ص ١٢٢ .

وهو " الحلف المركزى" [١] ، وهو ما يعنى انتصار السياسة المصرية فى هذه الجولة من المواجهات مع الحكومة البريطانية .

رابعاً : المواجهة البريطانية المصرية بالأردن وسوريا عام ١٩٥٧م .

- **الأزمة الأردنية:**

بعد حرب السويس لم تستطع الحكومة المصرية دفع حصتها من المعونة المالية للأردن[٢]، بناءً على التزامها بعد طرد الجنرال جلوب وما تبعه من تخلى الحكومة البريطانية عن المعونة المالية والعسكرية لها[٣] ، وهوماستغلته بريطانيا فحرضت دول حلف بغداد للضغط على حكومة الأردن للعودة للمعونة البريطانية ، وخاصة مع عدم قدرة المصريين على تقديم المعونة لها بعد حرب السويس[٤] . إلا أن بريطانيا فشلت فى مسعاها[٥] بل وانتابها بعض القلق من إعلان رئيس حكومة الأردن "سليمان النابلسى" فى مارس١٩٥٧ إلغاء المعاهدة العسكرية مع بريطانيا ، وبالتالى التخلص من القاعدة البريطانية فى الأردن بمطالبته لقواتها ترك بلاده [٦] ، واشتد القلق من إعلانه فى نهاية مارس عن تأييد قيام اتحاد فيدرالى بين حكومتى مصر وسوريا وحكومة الأردن فعقدت بريطانيا والولايات المتحدة العزم على القضاء على القوميين فى الأردن والذين تتزعمهم حكومة الأردن نفسها ، حفاظاً على النفوذ البريطانى فى الأردن[٧].

وبالفعل بدأت المؤامرة البريطانية الأمريكية القضاء على المد القومى بالأردن منذ اجتماع ماكميلان وآيزنهاور ببرامودا فى الفترة من ٢٢- ٢٤مارس ، حيث تحدثت وكالات الأنباء أن الأردن حظى باهتمام بالغ من رئيسى الحكومتين فى المؤتمر[٨] . فاقترح لويد أثناء المناقشات الاهتمام بكيفية

---

(٦) نفسه ، ص١٣٧ .

(1) F . O , 371 / 128228 , Letter , From Scot to Michel , Date June 20 , 1957 .

(٢) وزارة الخارجية المصرية : محفظة رقم ١٤٠٦ ، ملف رقم ٣٨/ ٢٧/ ١٧جـ ٥ ، خطاب رقم ١٨ ، بتاريخ ٢٣ يناير ١٩٥٧ وأيضاً : الهيئة العامة للاستعلامات : مصدر سابق ، ص ص ١١٩٥-١٢٠٠. وأيضاً : نص الوثيقة بتقرير الأمين العام الجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة فى دورته العادية السابعة والعشرين بالقاهرة فى مارس ١٩٥٧ ، ص ص ١٢١- ١٢٨ .

(٣) وزارة الخارجية المصرية : ميكرو فيلم ٢٨هـ ، محفظة رقم ٦١ ، ملف رقم ٨ ، تقرير رقم ٦١٦ ، بتاريخ ٢٣ ديسمبر.

(٤) نفسه ، ميكرو فيلم ٣٩ ، محفظة رقم ٦ ، ملف رقم ٤٤٣/ ١١٢٨/ ٢ ، تقرير بدون رقم ، بتاريخ ١٣ يناير ١٩٥٧م .

(٥) مجلة آخر لحظة (ملحق بمجلة أخر ساعة) ، بتاريخ ٦ مارس ١٩٥٧ .

(٦) أحمد سعيد : مرجع سابق ، ص ١٤٩ .

(٧) ميشيل كامل : المؤامرة الأمريكية فى الأردن ، ط ١ ، دار الفكرللطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ص٢٥- ٢٧ .

بكيفية التخلص من المد القومى بالأردن عن طريق تدخل عسكرى عراقي للقضاء على الملكية بتأييد أمريكى بريطانى سعودي إذا لم يرضخ الملك حسين لمؤامرة ضرب القوميين [١] ، وأكدت الحكومة البريطانية على وضع شبكة الجاسوسية البريطانية القديمة فى الأردن تحت تصرف الإستخبارات الأمريكية العاملة فى الأردن[٢] ، لتهيئة الرأى العام الأردنى لتقبل التخلص من نفوذ التقدميين فى الأردن ، وبدأ الملك حسين فى تنفيذ المؤامرة فور إعلان سليمان النابلسى فى ١٦ أبريل ١٩٥٧ عن انتهاج بلاده سياسة الحياد ، وأن بلاده ليست فى حاجة لمعونة ولا مشاريع للدفاع عنها ، فى إشارة واضحة لرفض مبدأ آيزنهاور[٣]، برغم موافقة الملك على المعونة الاقتصادية التى تحدث عنها المشروع المشروع ، وبدأت الإستخبارات البريطانية فى الأردن عملها مع بداية أبريل حيث تم عقد مؤتمر مع مشايخ البدو بناءً على تعليمات من الحكومة البريطانية للاتفاق حول كيفية وضعهم تحت تصرف المخابرات الأمريكية فى الأردن ، وقدم "الكولونيل سوني" مسئول المخابرات البريطانية فى المنطقة خطة رجال المخابرات الأمريكية لأعضاء المؤتمر ، والتى كان من أهم خيوطها القيام بإرسال وحدات من قبائل البدو إلى العاصمة الأردنية عمان لإثارة الاضطرابات فى الشوارع ، وترديد هتافات مثيرة ضد الملك حسين ، فضلاً عن تنظيم أعمال عنف لتصفية الزعماء التقدميين فى صفوف الرأى العام الأردني . كما كلفت فرقة أخرى بقيادة القائد الأمريكى "وليام هاردبخ" وعميل المخابرات البريطانية "الشريف زيد الأردني" بمهاجمة معسكر الزرقة لتصفية ضباط الجيش التقدميين الموالين لسياسة عبد الناصر ، فى حين تكفلت لجنة الدعاية ضد النشاط التخريبى فى حلف بغداد بترويج الاتهامات للحكومة المصرية بتدبير الانقلاب على الملك حسين من قبل التقدميين بالأردن[٤].

وقد تم تحديد موعد تنفيذ مؤامرة تصفية التقدميين بحجة عزمهم القيام بالانقلاب على نظام الملك حسين الحاكم فى ١٠ أبريل ١٩٥٧ [٥] ، على يد الملك حسين شخصياً ، حيث أقال حكومة النابلسي ، كما أقال على أبو نوار عن قيادة الجيش الأردنى وأعلن الكشف عن مؤامرة لقلب نظام الحكم الأردني[٦] ، كما استطاع أعضاء المخابرات البريطانية والمخابرات الأمريكية اختلاق حالة

---

(٨) أحمد سعيد : نفسه ، ص ١٤٩.

(٩) ميشيل كامل : نفسه ، ص٢٧ .

(١) جريدة الأهرام ، بتاريخ ٧/ ١٩٥٧/٤ ، وأيضاً : محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان ، ص ٢١١ .

(٢) ميشل كامل : مرجع سابق ، ص ٣٥- ص ٣٦ .

(٣) أحمد حمروش : مرجع سابق ، ج٣ ، ص ص ٤٣٧- ٤٣٨ .

(٤) جريدة الأهرام ، بتاريخ ١١/ ٤/ ١٩٥٧ . وأيضاً : مذكرات أكرم الحوراني : ص ٢٣٠٥ . وأيضاً : أرسكين تشيلدرز : مرجع سابق ص ٣٢٣ .

من الهياج فى صفوف الشعب الأردنى بعمان ، فاكتظت الشوارع بالمتظاهرين وخاصة أهالى الضفة الغربية للتنديد بسياسة الملك والمطالبة بعودة النابلسى وأبو نوار[١] .

ومع مرور الوقت اتسع نطاق المظاهرات الأردنية الرافضة لإقالة النابلسى وأبو نوار ورفض مبدأ آيزنهاور بصورة هددت عرش الأردن بالزوال[٢] ، كما رفضت الأحزاب السياسية التقدمية التعامل مع الحكومة الجديدة[٣] ، فأعلنت حكومة "حسين الخالدى" والملك حسين تورط الحكومة المصرية فى المؤامرة لقلب نظام الحكم الأردني ، واستمرت الاتهامات طوال شهر أبريل ، كما شن الملك حسين حملات اعتقالات واسعة النطاق فى صفوف التقدميين[٤] ، بعد لقائه مع السفير البريطانى بالأردن ، حيث طلب الملك من الحكومتين البريطانية والأمريكية تقديم دعم سياسى وعسكرى واقتصادى لتثبيت نظام عرشه ضد معارضيه ، فاقترب الأسطول السادس الأمريكى من الشواطئ الأردنية والمصرية ، فى إشارة لتهديد أى رد فعل مصرى بعد اتهام عرش الأردن لها بتدبير المؤامرة لقلب نظام الحكم الأردني ، كما أُعلن عن عقد مؤتمر لدول حلف الناتو فى أبريل بقيادة بريطانيا والولايات المتحدة ، لاتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم نظام العرش الأردني[٥] ، فضلاً عن إعلان دالاس بأن أمن نظام العرش الأردني يعتبر ذو أهمية حيوية لدى الأمريكيين[٦] ، كما هدد بتدخل عسكرى أمريكى مباشر لحماية عرش الأردن[٧] .

أما الحكومة البريطانية فأيدت تلك التهديدات ، وأكدت على حق عرش الأردن فى طلب المساندة ضد التدخل الإجرامى للعناصر الأردنية الموالية لسياسة عبد الناصر للسيطرة على الأردن وبتدبير منه ، كما وقف "إيان هرفي" وكيل وزارة الخارجية البريطانية أمام مجلس العموم فى أبريل ١٩٥٧ ليؤكد على اتفاق عقد بين حكومته ونظيرتها الأمريكية على إرسال الأسطول الأمريكى السادس لحماية عرش الأردن . ومن ناحية أخري ، شن الإعلام البريطانى حملات شرسة اتهم فيها

---

(٥) مذكرات أكرم الحوراني : ص ص ٢٣٠٥ – ٢٣٠٦ .

(١) مذكرات أكرم الحوراني : ص ص ٢٣٠٦– ٢٣٠٧ .

(٢) سيد عبدالعال : مرجع سابق ، ص ٢١٣ .

(٣) أرسكين شلدرز : مرجع سابق ، ص ٣٢٣–٣٢٤ .

(٤) وزارة الخارجية المصرية : ميكرو فيلم ٨٥(محفظة ١٢٨) ، ملف ١٤ مصر ، خطاب بدون رقم ، بتاريخ ١٩٥٧/٩/١٠ . وأيضاً : خطاب رقم ١٨١ .

(٥) مذكرات آيزنهاور : ص ٩٣ . وأيضاً : مذكرات أكرم الحوراني : ص ٢٣٠٧ .

(٦) أرسكين تشليدرز : مرجع سابق ، ص ٣٢٤ .

حكومة القاهرة بتدبير الانقلاب ضد العرش الأردنى مع التقدميين[١] . ثم إن الحكومة البريطانية انتهزت تقرب الملك حسين منها أثناء الأزمة لتطلب منه استمرار فاعليات المعاهدة العسكرية المشتركة وما فيها من الإبقاء على القاعدة العسكرية البريطانية ، بحجة حماية عرشه من أى محاولة مصرية لتدبير الانقلاب عليه[٢] ، فوافق وأعلن ذلك رسمياً فى ٢٥ يوليو ١٩٥٧[٣]. كما استمرت الحملات الدعائية البريطانية ضد نظام عبد الناصر تتهمه بمحاولة إقامة إمبراطورية على أنقاض عرش الأردن باستخدام العناصر الموالية له هناك [٤] ، وبذلك استطاعت خلق حالة من التوتر الحاد فى العلاقات المصرية الأردنية وصلت إلى درجة القطيعة فى ١٠ يونيو ١٩٥٧[٥].

- **الأزمة السورية:**

برغم فشل محاولات الانقلاب التى دبرتها الحكومتان البريطانية والأمريكية ضد حكومة سوريا فى خريف ١٩٥٦ لدعمها للسياسة المصرية[٦] ، إلا أن المؤامرات ضدها لم تنته ، وقد كانت القيادة المصرية تتوقع استمرار المؤامرات ضد الحكومة السورية خلال عام ١٩٥٧العزل مصر بعد استحالة التخلص من النظام المصري[٧] . وعلى الجانب الآخر ، اشتد قلق الحكومة البريطانية من إلحاح السوريين على طلب الوحدة مع الحكومة المصرية فور الانسحاب العسكرى الأنجلو فرنسى من منطقة القناة ، فعقدت العزم على التخلص من نظام الحكم السورى الذى اعتبرته عائقاً أمام خطتها مع الأمريكيين لعزل نظام عبد الناصر عربياً[٨] .

وبالفعل تم الاتفاق بين بريطانيا والأمريكيين لتفعيل انقلاب داخلى ضد نظام الحكم السورى ، فى مؤتمر برامودا فى الفترة من ٢٢- ٢٤ مارس ١٩٥٧ [٩] . حيث نشطت الاستعدادات البريطانية الأمريكية فى أبريل لتدبير الانقلاب مع "أديب الشيشكلى" الموالى لبريطانيا ليحل محل

---

(٧) ميشيل كامل : مرجع سابق ، ص ص ٢٧-٢٩ .

(1) C.A.B , 21/3252 , Tel . No 5340 , from F.O to Washington , Date . Dec 6 , 1957 .

(٢) جريدة الأهرام ، بتاريخ ٦/٢٦/ ١٩٥٧ .

(٣) أحمد سعيد : مرجع سابق ، ص ١٥٠ .

(٤) جريدة الأهرام ، بتاريخ ١٢/ ٦/ ١٩٥٧ . وأيضاً : أحمد حمروش : مرجع سابق ، ج٣ ، ص ص ٢٤٠-٢٤٢ .

(٥) مذكرات أكرم الحوراني : ص ٢١٧٠، ص ٢١٧٧ . وأيضاً : جريدة الأهرام ، بتاريخ ٨/ ١/١٩٥٨ .

(٦) فؤاد مطر : مرجع سابق ، ص ص ١٢٤-١٣٤ .

(7) C .A.B , 21 / 3252 , Tel No 5340 , From F.O Washington , Date Dec 6 , 1957 .

(٨) بيربودا غوقا : الصراع فى سوريا ١٩٤٥- ١٩٦٦ ، ترجمة ماجد علاء الدين وأنيس المتنى ، دار المعرفة ، دمشق ، ١٩٨٧، ص١٢٠. وأيضاً : سيد عبد العال : مرجع سابق ، ص٢١٥ .

الرئيس " شكرى القوتلي" [١] . ولكن المؤامرة فشلت ، حيث كشفت المخابرات السورية أمر شبكة التجسس التى تعمل لحساب السفارة البريطانية بلبنان فى ابريل ١٩٥٧ ، والتى كانت مهمتها نقل أخبار الجيش السورى ، فضلاً عن كشف شبكة المتآمرين للانقلاب ، وكذلك تم الكشف عن مؤامرة أخرى فى يونيو بتدبير من السفارة البريطانية بلبنان [٢] . حيث كانت الحكومة البريطانية قد سهلت سبل تهريب السلاح للمتآمرين عن طريق لبنان ودول حلف بغداد المحيطة بسوريا (العراق وتركيا)[٣] ، ولم تكشف السلطات السورية الأمر إلا بعد توقيفها للمتآمرين فى ٨ يونيو[٤] ،واعلنت أن الهدف عزل مصر عن طريق قلب نظام الحكم السورى بناءً على قرار بريطانيا فى مؤتمر حلف بغداد بكرا تشى فى أبريل ١٩٥٧[٥].

وقد استعانت المخابرات البريطانية بالحزب القومى السورى بلبنان[*] لتنفيذ الخطة ، والقيام بعمليات تخريبية ضد مصالح الحكومة السورية ، تمهيداً للانقلاب[٦] ، كما أكدت الوثائق السرية الأمريكية على ضلوع المخابرات الأمريكية بصورة رئيسية فى شبكة الجاسوسية بالجيش السوري[٧] ، فضلاً عن الملك سعود والملك حسين [٨]، وقد استطاعت السفارة المصرية ببيروت الحصول على قائمة بأسماء ومرتبات المتآمرين السوريين واللبنانيين مع المخابرات البريطانية والأمريكية من المدنيين والعسكريين لقلب نظام الحكم ، وأرسلتها للمخابرات السورية فى يونيو ١٩٥٧[٩] ، وما أن وصلت المعلومات حتى قامت الحكومة السورية على الفور بالقبض عليهم ، وبذلك فشلت آخر المؤامرات البريطانية الأمريكية لقلب نظام الحكم السوري من الداخل . ومن الملاحظ أن التدخل المصرى الذى

---

(٩) فؤاد نصحي : مرجع سابق ، ص٢٢ ، ص٢٧ .

(١) عبد المنعم شمس : المؤامرة على سوريا،سلسلة كتب قومية (العدد الأول) ، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ،١٩٥٩ ، ص٩ ، ص٢٠ .

(٢) نفسه ، ص١٩

(٣) مذكرات أكرم الحوراني : ص ٣٩٥٢ .

(٤) عبد المنعم شمس : مرجع سابق ، ص ٩ ، ص ٢٠ .

(*) يعتبر هذا الحزب أحد أدوات السيطرة البريطانية على الشرق الأوسط لضلوعه فى المؤامرات التى تقوم بها الحكومة البريطانية على أى نظام قائم للحكم فى المنطقة . انظر: على شبكة الإنترنت : موقع الرئيس جمال عبد الناصر ، مقالات بصراحة (لمحمد حسنين هيكل) ، جريدة الأهرام ، مقال بعنوان " الليالى القادمة فى الشرق الأوسط " بتاريخ ٥/ ١/ ١٩٩٢م .

(٥) نفسه .

(٦) محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان ، ص ص ٢٧٥ – ٢٧٦ .

(7) F .O , 371/128228 , Letter from Scot to Michel , Date June 26 , 1957 .

(٨) عبد المنعم شمس : نفسه ، ص٥٠ ، ص ص٥٢–٥٥ ، ص٦١. وأيضاً : محمد حسنين هيكل :سنوات الغليان، ص٢٧٨ .

جاء بعد إذن حكومة القوتلى والذى كانت مهمته مراقبة المؤامرة حتى تم ضبطها [١] جعل طلب السوريين الوحدة مع مصر أمراً ضرورياً لأمن سوريا ، ومع تزايد الإشاعات فى الأسبوع الثالث من يوليو بشأن إعلان الوحدة السورية المصرية ، وخاصة مع تصريح رئيس وزراء سوريا عن نوع الوحدة التى ستقوم فى أغسطس ١٩٥٧ ، فأصرت الحكومة البريطانية على التخلص من نظام الحكم السورى بافتعال أزمة سورية ، واتخاذها كذريعة للتدخل العسكرى البريطانى وإسقاطه بالقوة بمشاركة الحكومة الأمريكية[٢] .

ومن جانب آخر ، كانت بريطانيا قد قامت بتحريض العناصر الموالية لها فى سوريا للقيام بعمليات اغتيال للوحدويين من السياسيين والعسكريين السوريين أمثال أكرم الحورانى وميشيل عفلق ، إلا أن تلك المؤامرة فشلت كسابقاتها[٣] ، وخاصة بعد ترحيب القيادة المصرية بالوحدة[٤] . ومما زاد البريطانيين والأمريكيين إصراراً على التخلص من نظام الحكم السوري عقد الحكومة السورية اتفاقية اقتصادية ضخمة مع الحكومة السوفيتية نهاية يونيو[٥] ، والتى أُعتبرته تغلغلاً للسوفيت فى سوريا فأعلنت الحكومة البريطانية أن ذلك أمر لا يمكن السكوت عليه، وبالفعل بدأت الحكومة البريطانية نسج خيوط المؤامرة بتحريض نظيرتها التركية بشن حملات دعائية اتهمت فيها حكومة سوريا بالتبعية للشيوعية وخطورة ذلك على أمن تركيا ، فضلاً عن إعلان التعبئة العسكرية التركية للتصدى لذلك الخطر القادم من سوريا[٦]. كما حرضت بريطانيا كلاً من العراق والأردن على مساندة تركيا بفتح جبهات عسكرية جديدة ضد سوريا[٧] . فردت القيادة المصرية بإعلان تأييد بلادها التام لسوريا ضد أى تهديد عسكري ، أو أى أذى يلحق بها[٨] ، فردت سوريا بقطع العلاقات مع الولايات المتحدة المتحدة الأمريكية فى أغسطس ١٩٥٧ [٨] ، ولعلها كانت قد قطعت علاقتها ببريطانيا إبان حرب السويس إثر ضغط الرأى العام السورى عليها[٩] . وبعد قطع العلاقات السورية مع الحكومة الأمريكية فى١٢أغسطس ، خطت الحكومة الأمريكية خطوة أخرى لإشعال الأزمة ، بهدف قلب نظام الحكم السوري ، حيث عقدت العزم على تحرك الأسطول السادس ، لمساندة القوات التركية الموجودة على

---

(9) F . O , 371/128228 , Letter , from Scot to Michel , Date June 25 , 1957 .
(1) Ibid , Letter , From Michel to F .O , Date . July 25 , 1957 .
(2) Ibid , R- , From Embassy in Ankara(Micheel) to F . O , Date June 21 . 1957 .
(3) Ibid , R . No 1015 , from Scot to Michel , Date Aug 1 , 1957 .
(4) Ibid .
(5) Ibid .
(٦) وزراة الخارجية المصرية : ميكرو فيلم ٥٨ (محفظة ١٢٨رقم ، ملف١٤ حصر)، تقرير ١٧٦ بتاريخ ٢٨ اغسطس ١٩٥٧ .
(7) F . O , 371/128228 , R . No 1015 , from Scot to Michel , Date Aug 1 , 1957.
(8) Ibid , R , No . 851 , from Beirut to F.O , Date .Aug 16 , 1957 .
(٩) جريدة الأهرام ، بتاريخ ١٩٥٧/١١/٣ . وأيضاً : أنتونى ناتنج : مرجع سابق ، ص ٢١٢ .

الحدود مع سوريا تحفزاً لغزوها ، إلا أن الحكومة البريطانية حذرت من تداعيات تلك الخطوة الخطيرة ، فإنها ستثير عطف العالم العربى على حكومة سوريا ، فضلاً عن انتهاز السوفيت الفرصة لزيادة تغلغلها فى الشرق الأوسط ، بحجة مساندة الدول العربية ، وإنقاذها من العدوان الغربي ، على غرار ما حدث أثناء حرب السويس[١] . وقد نجح البريطانيون فى عدول الأمريكيين عن اتخاذ تلك الخطوة ، ، حيث أكد دالاس فى رسالته للويد فى ٢١ أغسطس ، على الاكتفاء بتحريض دول حلف بغداد لغزو سوريا[٢]. فرحبت الحكومة البريطانية بذلك باعتباره سيؤدى إلى عزل نظام عبد الناصر عربياً وزعزعة مكانته شعبيا دون إلحاق أى أضرار بحكومتى بريطانيا والولايات المتحدة[٣] . فأرسل دالاس دالاس برسالة إلى ماكميلان فى ٢٢ أغسطس أخطره بقرار حكومته إرسال "هندرسون" وكيل وزارة الخارجية الأمريكية إلى أنقرة والأردن ولبنان وإسرائيل والعراق ، لتحريضهم على غزو سوريا ، باستثناء إسرائيل [٤]. وعلى الجانب الآخر ، صرح عبدالناصر فى الأسبوع الأخير من أغسطس أن بلاده على أتم الاستعداد لمساندة سوريا بكل ما يلزم ، فعلقت الحكومة البريطانية على ذلك باعتقادها أنه يسعى لتحفيز سوريا بهدف الإسراع فى طلب الوحدة مع مصر [٥].كما أرسل لويد برسالة فى ٢٣ أغسطس إلى دالاس مؤكداً على رغبة حكومته فى مشاركة مشاركة الحكومة الأمريكية فى تحريض الدول المجاورة لسوريا فى غزوها ، بالعمل على إقناع دول حلف بغداد والأردن لغزو سوريا بحجة تفادى تسلل الشيوعية من سوريا ، فضلاً عن القضاء على عمل مصر وسوريا للوحدة المتوقعة بينهما [٦].

من الملاحظ أن الحكومة البريطانية آثرت العمل بطريقة مستترة فى هذه الأزمة ، عن طريق تحريض دول حلف بغداد والحملات الدعائية ضد سوريا ، لخشيتها من إعادة تفجير السوريين لأنابيب البترول البريطانية التى تمر بسوريا من العراق إلى البحر المتوسط [٦]،

---

(7) Ibid , Tel . No 822 , from Beirut to F . O , Date . Aug 19 , 1957 .

(٨) محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان ،مرجع سابق ، ص ص ٢٨٠ – ٢٨١ ، ص ص ٩٧١ – ٩٧٢ .

(9) Ibid , Tel No 777 , From Washington to F . O , Date . Nov 1 , 1957 .

(١) محمد حسنين هيكل : نفسه ، ص ص ٢٨١ – ٢٨٢ ، ص ص ٩٧٣ – ٩٧٤ .

(2) F . O , 371/128224 , Tel . From F .O to Washington , Date . Aug 27 , 1957 . And : Tel . No 1626, from Washington to F . O , Date . Aug24 , 1957 .

(١) محمد حسنين هيكل : نفسه ، ص ص ٢٨١ – ٢٨٢ ، ص ص ٩٧٣ – ٩٧٤ .

(3) Ibid , Tel . No 3315 , from Washington to F . O , Date . Aug 23 , 1957 . And : Tel . No 3336 , Date.Aug 26 , 1957 .

(4) Ibid , Tel . No 3316 , from Washington to F . O , Date .Aug 26 , 1957 .

وبالفعل نشط السفراء البريطانيون في تلك العواصم لتحريض حكامها علي غزو سوريا ، وقد لاقي تحريضهم آذناً صاغية ففي الأردن اقترح وزير الخارجية الأردني علي السفير البريطاني بعمان " جونستون (johnston) " في ٢٣ أغسطس يشكل حكومات السعودية والأردن والعراق ولبنان مع تركيا وبريطانيا والولايات المتحدة لاسقاط النظام السوري والاتيان بنظام موالٍ للسياسة بريطانيا في المنطقة ، فرحبت الحكومة البريطانية بالاقتراح [١]الذي سعت لتحقيقه كهدف استراتيجي للتخلص من النظام السوري ومن ورائه النظام المصري ، كما عملت الحكومة البريطانية علي عقد مؤتمر بين زعماء العراق والأردن والسعودية ولبنان ببغداد لدراسة كيفية مساندة الحكومتين البريطانية والأمريكية في اسقاط نظام الحكم السوري ، بحجة سيطرة الشيوعية عليه [٢] . ومن ناحية أخري قامت الحكومة البريطانية بتحريض الرئيس اللبناني " كميل شمعون " علي مطالبة الحكومة اللبنانية باخراج القوات السورية من الأراضي اللبنانية لإبعادهم عن خطر الحرب العسكرية المتوقعة علي سوريا مقابل تأييد الحكومة البريطانية له في مسألة تعديل الدستور اللبناني للحصول علي فترة رئاسة جديدة [٣]فوافق شمعون علي الفور [٤] ، كما حرض لويد نوري السعيد علي القيام بإصدار بيان رسمي لتهديد سوريا بالتدخل العسكري علي غرار التهديدات التركية ، بحجة منع تسلل خطر النفوذ الشيوعي من سوريا إلي العراق ، محذرا إياه بأن السوفيت لم يقنعوا بسوريا [٥] ، إلا أن هذا الإلحاح قوبل بالرفض من قبل نورى السعيد الذى خاف من انتهاز العناصر العراقية الموالية لسياسة عبدالناصرتلك الفرصة للفتك بنظامه الحاكم [٦] ، كما لعب السفير البريطانى بأنقرة " ميتشيل ستيوارت (Micheel.Stewart)" دوراً رئيسياً فى تحريض الحكومة لإصدار التصريحات التى تهدد النظام السورى عسكرياً ، فضلاً عن الحشود العسكرية التركية على الحدود مع سوريا منذ بداية أغسطس [٧] ، واستمر نشاط ستيوارت فى هذا الشأن طوال شهر

(1) Ibid , Tel . No 1366 , from Amman to F . O , Date . Aug 24 , 1957 .
(2) Ibid .
(3) Ibid , Tel . No 1365 , from F.O to Beirut , Date . Aug 23 , 1957 .
(4) Ibid , Tel . No 3316 , from F . O to Washington , Date . Aug 23 , 1957 .
(5) Ibid,Tel .No 2043,from F.O to Bagdad,Date.Aug 20,1957.
- Ibid ,Tel . No 2119 , Date . Aug 26 , 1957 .
(6) F . O , 371/128223 , Tel . No 804 , from Bagdad to F . O , Date . Jun 26 , 1957 .
(7) Ibid , R - , from Micheel Stewart to F.O , Date . Aug 1 , 1957 .

أغسطس، فضلاً عن مساندته لمهمة هندرسون بكل الطرق[١]، مما أدى إلى نجاح مهمة هندرسون فى تركيا ، وبذلك أصبحت الأخيرة ركيزة النشاط البريطانى الأمريكى المعادى للقومية العربية فى سوريا[٢] ، كما هيأ سفراء بريطانيا فى لبنان والأردن والعراق الظروف الملائمة لنجاح مهمة هندرسون ، حيث قامو بتحريض تلك الحكومات على شن حملات دعائية واسعة النطاق ضد نظام الحكم السورى ، فقد صرح الملك حسين ملك الأردن بضرورة كبح جماح تبعية الحكومة السورية للشيوعية ، وقد منحت الحكومة البريطانية تأييدها الكامل لتلك الحملات[٣]. وعلى الجانب الآخر ، حذر عبدالناصر فى ٢٦ أغسطس بأن مصر لن تقف مكتوفة الأيدى إزاء أى عدوان على سوريا [٤] .

وعندما وصلت الأزمة إلي ذروتها فى ٩ سبتمبر بعدما ألقى دالاس بياناً رسمياً أكد فيه علي ضرورة التخلص من القوي الموالية للسوفيت في سوريا ، وأيد الحشود العسكرية التركية لتحقيق ذلك ، كما أكد علي حق حكومته في استخدام القوة لدرء خطر الشيوعية عن سوريا والشرق الأوسط عامة ، بناءً علي مبدأ آيزنهاور[٥]. وما صاحبه من تحرك الأسطول السادس الأمريكى نحو شواطئ سوريا كما أكدت الوثائق السورية ، فضلاً عن تحليق الطائرات الحربية الأمريكية علي ارتفاعات شاهقة في سماء اللاذقية شمال سوريا[٦] هبت القيادة المصرية لتعلن في تصريح صحفي تأييدها الكامل لسوريا وتسخير جميع الإمكانيات السياسية والاقتصادية والإعلامية والعسكرية للدفاع عن معركة استقلال سوريا باعتبارها معركة القومية العربية[٧] ، كما أرسل عبد الناصر في نفس اليوم إلي الحكومة السورية يطلب ذهاب "عبدالحميد السراج" رئيس المخابرات العسكرية في الجيش السوري و"عفيف البزرى" رئيس أركان القوات المسلحة السورية إلي القاهرة لتنسيق المقاومة العسكرية السورية من الداخل

---

(1) F .O , 371/128224 , Tel . No 3316 , from F . O to Washington , Date . Aug 23 , 1957.

(٢) أحمد مهابة : أسرار الحركة اللانفصالية فى سوريا ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، د . ت ، ص ٢٩ .

(3) Ibid .

(٤) محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان ، ص ص ٢٨٥-٢٨٦ .

(٥) مذكرات أكرم الحورانى : ص ص ٢٣٩٥-٢٣٩٦ .

(٦) نفسه ، ص٢٣٩٩ .

(٧) نفسه ، ص٢٤٠٢ . وأيضاً : جريدة الأهرام ، بتاريخ ١٩٥٧/٩/٩ . وأيضاً : محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان ، ص ص٣٠٢- ٣٠٥ .

والخارج وكيفية تقديم المساندة العسكرية المصرية ، واستمر الاجتماع يومين ، وفي اليوم التالي للاجتماع اجتمع عبد الناصر مع عبدالحكيم عامر وهيئة أركان حرب قواته المسلحة وتقرر إرسال قوات مصرية إلي سوريا لتفادي أي إمكانية للانقسام في صفوف الجيش السوري ، وأشاعة الشعور بالأمن والطمأنينة في صفوف الرأي العام والحكومة السورية علي حد سواء ، وطالبهم عبد الناصر بإعداد خطة عسكرية للمساندة[١]، ثم تم عقد اتفاقية عسكرية مع السراج البرزى كممثلين لسوريا تحتوى على الآتي: توحيد الجيشين المصري والسوري بالتسليح والتدريب لمواجهة أي حرب طارئة ، وإرسال الضباط والخبراء المصريين إلي سوريا علي وجه السرعة لتدريب قواتها المسلحة علي الأسلحة السوفيتية الحديثة ، وكذلك إرسال قوات عسكرية لتعزيز القدرة الدفاعية للقوات المسلحة السورية في معركة التهديدات العسكرية التركية[٢].

على أية حال ، فإن وضوح المساندة المصرية لنظام الحكم السوري علي هذا النحو الحاسم في٩سبتمبر أدى إلى تراجع القوات العراقية من الحدود السورية في نفس اليوم ، وتحججت الحكومة العراقية بخشيتها من نسف السوريين لأنابيب البترول التي تحمل بترول العراق إلي بريطانيا وأوربا ، كما تراجع الملك حسين عن قراره بالزحف العسكري علي سوريا وغادر في نفس اليوم الشرق الأوسط بأسره بطريقة مفاجئة ذاهباً إلي إيطاليا للاستجمام ، وكذلك تراجع الملك سعود عن تمويل القوات الأردنية لغزو سوريا ، وتحجج بانهماكه في مسألة مرور إسرائيل بخليج العقبة[٣].

وجاء التدخل السوفيتى القوى والذى وصل إلى حد توجيه إنذار من رئيس الوزراء السوفيتي "بو لجانين" إلي رئيس وزراء تركيا "عدنان مندريس" أكد فيه علي تحمل تركيا وحدها عواقب تبعيتها للدول الغربية وخاصة في تلك المسألة[٤] ، فضلاً عن قيام القوات السوفيتية بمناورات في البحر الأسود حتى ميناء اللاذقية السورية في الفترة من١٩سبتمبر وحتى نهاية

---

(١) نفسه ، ص ص٣٠٥- ٣٠٨ .

(٢) محمد عبد العزيز و رفيق عبد العزيز فهمي : تجربة الوحدة بين مصر سوريا ، مطابع الدار القومية ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص٦٨ .

(٣) مذكرات آيزنهاور : ص٩٩ .

(٤) وزارة الخارجية المصرية : ميكرو فيلم ٨٥ (محفظة ١٢٨) ، ملف ٨٠٣/ ٨١/ ٣ ، خطاب ١٢٠ ، بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٥٧ .

أكتوبر ١٩٥٧ م [١] ، رغم التهديدات الأمريكية بمساندة تركيا عسكرياً إذا ما قام السوفيت بشن حرب عسكرية ضدها[٢]، مما أدى إلى تراجع الحشود العسكرية التركية وإعلان الحكومة التركية بأن تلك الحشود كانت للقيام بالمناورات السنوية في المنطقة[٣]

ومن ناحية أخري ، أرسلت الحكومة المصرية قوات رمزية إلي ميناء اللاذقية السوري في ١٣ أكتوبر [*] ، تنفيذاً للاتفاقية مع السراج والبزرى, وإن كانت تلك القوات لا ترقى إلي مستوي الدفاع عن دولة حيث تكونت من ثلاث مدمرات وبضع ناقلات جنود لا تزيد عن لواءين من قوات المدرعات والمدفعية الثقيلة[٤] ، إلا أن هذه الخطوة من الحكومة المصرية لاقت ترحيباً كبيراً في صفوف الرأي العام العربي والسوري باعتبارها رمز للوحدة العسكرية العربية لأول مرة في التاريخ الحديث[٥] . كما ساندت حكومة مصر نظيرتها السورية في الجمعية العامة للأمم المتحدة أثناء مناقشة الشكوى السورية ضد التهديدات العسكرية التركية في ١٥ أكتوبر حيث أكد وزير الخارجية المصري علي تحريض بريطانيا والولايات المتحدة لتركيا لغزو سوريا عسكرياً ، وطالب بعدم إقحام الدول العربية في الحرب الباردة، ودعي إلي توحيد الصف العربي لمساندة سوريا[٦] ، وفي جلسة ٣١ أكتوبر ١٩٥٧م بمجلس الجامعة العربية استطاعت مصر جمع الدول العربية لإدانة الاتهامات البريطانية والأمريكية الموجهة ضد سوريا بوصمها بالشيوعية ، فضلاً عن الحشود العسكرية التركية لتهديد سوريا[٧].

---

(١) بيتر مانفولد : تدخل الدول العظمي في الشرق الأوسط ، نرجمة أديب شيش ، دار طلاس ، دمشق ، ١٩٨٥ ، ص٢٩٦ .

(2) United state (Foreign relation 1955 – 1957) ، Vol XX1V , P . 734 .

(٣) وزارة الخارجية المصرية : ميكروفيلم ٨٥ (محفظة ١٢٨) ملف ٧٠٣/ ٢/٨١ ، خطاب ٢١٨ ، بتاريخ ٤أكتوبر ١٩٥٧.

(*) اتخذت هذه الخطوة من مصر لحمل الحكومة السورية علي التعجيل بطلب الوحدة مع مصر وبالصورة التي تراها القيادة المصرية ، مما يضر بأهداف السوفيت من مساندتها لسوريا ، لذلك لم ترق هذه الخطوة للسوفيت واستمروا في مناوراتهم العسكرية بصورة واسعة النطاق بحرياً وبرياً ، وعندما تسائل عبد الناصر عن هدف السوفيت رد خرشوف بأنها مجرد مناوراتها لضمان المساندة السوفيتية للقوات المصرية في سوريا . انظر : نفسه ، ميكرو فيلم ١٤(محفظة ٢٠) ، ملف ٧٥٨/ ٨١/ ٢ ، برقية ٨٨٨٣ ، بتاريخ ٢٦ أكتوبر ١٩٥٧. وأيضاً : السيد أمين شلبي : قراءة جديدة للحرب الباردة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص١٨٢ .

(٤) عبد القادر حاتم : مرجع سابق ، ص٨٦ . وأيضاً : فؤاد المرسي خاطر: العلاقات العربية السوفيتية ١٩٥٧–١٩٧٠ ، الطبعة الثانية ، دلتا للكومبيوتر والطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص٣٣ .

(٥) محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان ، ص٣٠٩ .

(٦) تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة فى دورته العادية التاسعة والعشرين بالقاهرة فى مارس ١٩٥٨ ، ص١٠٧ .

(1) The arab Leacgue ,Op.Cit , Vol 8 , PP. 574 - 575 .

وبذلك انتهت الأزمة السورية ، كآخر جولة من جولات المواجهة المصرية البريطانية بعد انقطاع العلاقات بين البلدين أثناء حرب السويس ، وانتهت معها المرحلة الأولى للمواجهة البريطانية المصرية ، وبدأت مرحلة جديدة للمواجهة بين البلدين في ظل الوحدة السورية المصرية .